

الموعد النهائي حول دارفور:

خطة عمل دولية جديدة

23 أغسطس 2004

مجموعة الأزمات الدولية



international  
crisis group

---

تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 83 عن أفريقيا  
نيروبي - بروكسل

# المحتويات

i	الملخص والتوصيات
1	<b>I. تمهيد</b>
1	أ. الوضع الراهن
3	ب. عمل محدود التقدم
3	1. قرار الأمم المتحدة
4	2. خطة العمل
4	ج. سجل من عدم التقيد
5	<b>II. يقاتل الإتحاد الأفريقي باتفاقية وقف إطلاق نار معيبة</b>
7	<b>III. الحكومة والجنجويد روابط</b>
8	<b>IV. سياسات الأزمة</b>
8	أ. مفاوضات أديس أبابا
9	ب. الخلافات الداخلية وسط التمرد والحكومة
10	ج. الصلة التشادية
11	<b>V. خطة عمل دولية جديدة</b>
11	أ. الخطوات الأولى
11	1. استجابة إنسانية
11	2. عمل حقيقي ضد الجنجويد
12	ب. الخطوات المقبلة
12	1. في بيئة مواتية
13	2. في بيئة غير مواتية
13	ج. حقوق الإنسان والمساءلة
14	د. الترويج لسلام شامل
14	1. المكونات الضرورية لسلام دارفور
15	2. العلاقة بين أزمة دارفور ومحادثات الإيقاد
15	3. المقاربة بين عمليتي دارفور الإيقاد
17	<b>VI. الخلاصة</b>
	الملاحق
18	خارطة السودان

## الموعد النهائي حول دارفور: خطة عمل دولية جديدة

### الملخص والتوصيات

ظلت الاستجابة الدولية متساهلة حول الوضع في إقليم السودان نهاية في نقادي الضغوط لحل الأزمة. إن "خطة العمل" التي وقعتها الأمم المتحدة بعد أيام قليلة من ذلك القرار أفسحت للخرطوم مجالا واسعا لنقادي أي عمل ذي مغزي خلال فترة موعد الثلاثين يوما النهائي التي حددها القرار.

يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل جهدا أكبر كثيرا حول اقضايا المتداخلة التي ترتبط ميدانيا بالعون الإنساني وتوفير الأمن. إن نحو من مليوني شخص في دارفور بحاجة إلي عون طارئ غير أن العديدين منهم لا ينالون شيئا نسبة للاختناقات التي تسببها الحكومة ويتسبب فيها المتمردون بدرجة أقل. إن أعداد من هم بحاجة للعون تزيد كثيرا عن ما يرد في التقارير وأن العدد سيتضاعف كثيرا في الأشهر القادمة. إن القدرة المؤسسية لتقديم العون الإنساني فيما يتصل بالجوانب اللوجستية والتمويل والعاملين ومعينات الترحيل هي ببساطة غير مناسبة للإيفاء باحتياجات المتأثرين. ويجب أن تملّي ضغوط أكبر علي الحكومة لكي تلتزم بتنفيذ الإلتزامات التي قطعها مرارا بتحديد الجنجويد وتحسن الوضع الأمني.

إن استجابة الإتحاد الأفريقي المتزايدة الحيوية هي النقطة المضيئة الوحيدة. رفع مراقبو الإتحاد في دارفور تقارير توضح بأن كلا من طرفي لنزاع وبخاصة الحكومة قد قام بانتهاك متكرر لوقف اطلاق النار. انضمت إلي مراقبي الإتحاد المائة قوة يبلغ قوامها ثلاثمائة من القوات النيجيرية والرواندية ستوفر الحماية للمراقبين وقد سعد الإتحاد من تخطيطه لنشر قوة أكبر كثيرا تتألف من ثلاثة آلاف جندي يرغب في استخدامها لتحقيق الهدف الأعرض المتمثل في حماية المدنيين. يتعين على الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والآخرين الذين أبدوا عزمهم على مساندة نشر وإبقاء هذه القوات ماديا ولوجستيا أن يطلبوا من الخرطوم بصورة متصاعدة القبول بنشر هذه القوة وبالتفويض الممنوح لها.

يمثل الوضع في دارفور خطرا كبيرا على عملية سلام تهدف لإنهاء أكبر وأقدم حرب أهلية يبدو أنها تشارف الإكتمال بين الحكومة والجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان. ما دامت دارفور تنزف فإن الفرصة تظل مواتية أمام القوي السياسية المعارضة للتنازلات التي أبدتها الخرطوم في تلك المفاوضات في أن توجه سياسات الحكومة نحو الحرب. كما أن الآفاق

الغربي، دارفور، لينة وغير كافية، وما قامت به حتى الآن ضئيل بدرجة تدعو لليأس. يجب أن يصادق مجلس الأمن عند مراجعته للموعد النهائي في الثلاثين من أغسطس الجاري خطة عمل دولية جديدة- تتخذ إجراءات مشددة ضد حكومة الخرطوم التي اتسمت أفعالها خلال الأزمة بسوء النية وأن يمنح الإتحاد الأفريقي السلطة والمساندة العالمية لبتابع بحسم جهوده لتحسين الوضع ميدانيا وللتوسط لتسوية سياسية.

أبانت التجارب أن الخرطوم تستجيب بايجابية للضغط المباشر ولكن يجب أن يكون هذا الضغط متوافقا ومتوصلا وجادا. لاقت حملت للخرطوم للطهر العرقى التي تواصلت لستة عشر شهرا رد فعل بطئ لم يخلف أثرا إيجابيا يعاب به. بالرغم من سلسلة الزوار رفيعي المستوى إلي الخرطوم ودارفور والذين كان من بينهم السكرتير العام للأمم المتحدة، كوفي أنان ووزير الخارجية الأمريكي، كولن باول إلا أنه لا يزال يتعين على الحكومة السودانية أن تحقق التزاماتها التي قطعتها والمتمثلة في تحييد مليشيات الجنجويد المسؤولة عن الكثير من أعمال العنف. ولا يزال يتوجب على المجتمع الدولي أن يوضح بجلاء للخرطوم بأنها ستدفع ثمنا باهظا لفشلها في الإيفاء بالتزاماتها.

يشكل الوضع في دارفور تهديدا مباشرا ومنتاميا لآفاق السلام لحرب السودان الأهلية التي امتدت لواحد وعشرين عاما وللفرصة التي أتاحت لأحد أكبر الأقطار الأفريقية وأكثرها غني بموارده الكامنة ليتحد. ما لم يتم عمل أكبر كثيرا وبصورة عاجلة على الجبهة الإنسانية وجبهة الخطر المائل الذي يهدد السلام، فإن الوضع لن يفرضي إلي موت عشرات الآلاف فقط ولكنه سيودي أيضا إلي تقشي عدم الاستقرار الذي سيمتد أثره إلي كل جيران السودان.

أصدر مجلس الأمن أخيرا في الثلاثين من يوليو 2004 أول قرار له يتصدي لفظاعات التي تتضمن القتل والاعتصاب المنتظم الذي ارتكب في دارفور ولكن القرار يشتهر أكثر بما عجز عن تحقيقه. فرض القرار حظرا غير ذي معنى على مد مليشيات الجنجويد التي تسببت في الكثير من الدمار والمتمردين على حد سواء بالسلاح ولكنه لم يوجه أي تدابير ضد الحكومة السودانية التي قامت مليشيات الجنجويد بما قامت به بالوكالة عنها الشيء الذي ترك مسؤولي الخرطوم على ثقة بأنه يمكنهم الاستمرار إلي ما لا

## إلى الإتحاد الأفريقي

2. متابعة وتوسيع الجهود الرامية لفض نزاع دارفور وبوجه خاص باتباع  
a. تكلمة نشر مراقبي وقف إطلاق نار اتفاقية 8 أبريل 2004 في أنحاء دارفور ونشر أفراد القوات الأفريقية التي أوكلت بحماية المراقبين بقيادة القوات النيجيرية و الرواندية؛  
b. نشر وزيادة أعداد بعثة يقودها الإتحاد الأفريقي تحت تفويض من مجلس الأمن الدولي تتألف من ثلاثة آلاف جندي على الأقل- من الأفضل قوة تفوق هذا العدد كثيرا- لنقدم الحماية للسكان المدنيين ونستخدم القوة عند الضرورة؛  
c. التهيؤ لطلب مساعدة لاحقة من الأمم المتحدة مثال فرض منطقة يحظر فيها الطيران ومن الدول الأعضاء كما قد يتطلبه الوضع إذا لم تتعاون الحكومة السودانية أو يبرهن الوضع الميداني في دارفور على عدائية؛ و  
d. مواصلة التوسط في المفاوضات السياسية الجادة بين حكومة السودان وحركتي العدل والمساواة وجيش تحرير السودان حول اتفاقية تخاطب الأسباب الجوهرية للنزاع

## إلى الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي والآخرين ممن يدعمون مبادرة الإتحاد الأفريقي

3. الزيادة الفورية للمساعدات المقدمة للجنة وقف إطلاق النار بقيادة الإتحاد الأفريقي والتي أوكلت بتسيير ومتابعة اتفاقية 8 أبريل لوقف إطلاق النار وإملاء ضغط على طرفي النزاع للإيفاء بتعهداتهما التي أملتتها تلك الاتفاقية.  
4. العمل مع الإتحاد الأفريقي بتقديم مساعدة قوية تشمل التمويل والمعدات ومعينات الترحيل اللوجستي (مثل الطوافات والنقل الجوي) للانتشار السريع لمناطق دارفور والعمليات الفعالة للبعثة المؤلفة من ثلاثة آلاف جندي على الأقل تحت قيادة الإتحاد الأفريقي والتي يقضي تفويضها بحماية السكان المدنيين وباستخدام القوة ما دعت الضرورة.  
5. تطوير خطط طوارئ لتزويد البعثة التي يقودها الإتحاد الأفريقي بتعزيزات عسكرية ملائمة إذا ما جوبهت تلك البعثة بمعارضة جادة.  
6. التوضيح لحكومة السودان بالألا تتوقع الحصول على أي فوائد تترتب على عملية سلام الإيقاد كان من الممكن أن تتحصل علىها إذا تم توقيع اتفاق سلام نهائي مع الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان ما لم تقم بتعهداتها الدولية حول دارفور وتبدي تعاوننا لحل الأزمة دون تلكؤ.

## إلى الأمم المتحدة والمانحين الدوليين

7. دعم زخم ملح للقدرات العون إنساني في دارفور وذلك بالتمويل الكامل لنداء الأمم المتحدة الإنساني وتقديم الدعم اللوجستي بما في ذلك الإفادة من الترحيل العسكري حيثما دعت الضرورة من أجل تحقيق مستويات أعلى من المساعدات لأعداد أكبر من المناطق في تشاد ودارفور بصورة عاجلة.

لتطبيق إتفاق سلام نهائي مع الحركة الشعبية لتحرير السودان وإن تم توقيعه، ستتضاءل أو أن الدعم الضروري الغربي الذي سيمنحه لطرفي النزاع للمساعدة في سريان الاتفاقية سيتضاءل.

من الضروري إذن أن يدفع الإتحاد الأفريقي بجهوده الرامية للتوسط في القضايا السياسية التي تشكل جنور أزمة دارفور. يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم المساندة التامة لمبادرات دارفور التي يريها الإتحاد الأفريقي مثال تلك التي جدولت في الثالث والعشرين من أغسطس الجاري بأبوجا وأن يساعد في ذات الوقت على الإبقاء على التقدم في المفاوضات بين الحكومة والجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان تحت مظلة الإيقاد. ترتبط مفاوضات الإيقاد و محادثات دارفور ببعضهما ارتباطا وثيقا. على الإتحاد الأفريقي أن يستخدم على سبيل المثال نصوص الإتفاق الذي أبرم بشأن جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق كنقطة انطلاق لمحادثاته حول دارفور. ويتعين على المجتمع الدولي أن يساعد بقوة عمليتي التفاوض كما يتوجب على فرق الوساطة أن تجد طرقا للتنسيق الوثيق بينها. كان من الممكن أن يتم تلافي ترمد دارفور إذا كانت هناك منذ البداية عملية سلام قومية شاملة وما يتعين القيام به الآن هو مد الروابط وأساليب الضغتي لأقصى حد ممكن.

## التوصيات

### إلى مجلس الأمن

1. إصدار قرار في الثلاثين من أغسطس يدعو إلى  
a. البت بأن الحكومة السودانية لم توف بصورة مرضية بتعهداتها خلال الفترة التي حددها قرار مجلس الأمن رقم 1556 بتاريخ 30 يوليو 2004.  
b. فرض سلسلة من الحظورات الإجبارية تستهدف رسميين حكوميين بعينهم ممن يتحملون مسؤولية مساندة الفظائع التي ارتكبت في دارفور كما تستهدف الشركات التجارية المملوكة لحزب المؤتمر الوطني الحاكم وبخاصة تلك العاملة في مجال التجارة الخارجية و في قطاع خدمات النفط؛  
c. فرض حظر إجباري شامل تتم متابعته على تزويد الحكومة بالسلاح؛  
d. تحويل الإتحاد الأفريقي بنكوين وقيادة ونشر بعثة في دارفور تتألف من ثلاثة آلاف جندي على الأقل- من الأفضل قوة تفوق هذا العدد كثيرا- لها تفويض يقضي بحماية السكان المدنيين وباستخدام القوة ما دعت الضرورة وتطلب من حكومة السودان القبول بهذه البعثة والتعاون معها وأن يوضح للحكومة بأن عدم تعاونها سيفضي إلى اتخاذ قرارات مناسبة عاجلة في مواجهتها؛  
e. الطلب من حكومة السودان بقبول بالنشر اللاحق لمفرزة أكبر من مراقبي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والتعاون معها؛ و  
f. تحويل لجنة دولية للتحري في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت خلال نزاع دارفور.

16. تشجيع الحكومة السودانية والجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان حال اختتام المفاوضات بشأن الترتيبات الأمنية المتعلقة باتفاق شامل للسلام وحتى قبل التوقيع على ذلك الاتفاق على أن يشارك النائب الأول لرئيس الجمهورية، على عثمان طه ورئيس الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان، جون قرنق، في مفاوضات دارفور التي ييسرها الإتحاد الأفريقي.

### إلى وسطاء الإيقاد والإتحاد الأفريقي

17. إقامة تعاون وثيق واتخاذ خطوات لتنسيق الآراء حول التطابق بين عمليتي السلام دون احراز تقدم في إحداها على حساب الأخرى.

18. استخدام الاتفاقيات المؤقتة حول جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق كنقطة انطلاق للمفاوضات حول دارفور.

### نيروبي - بروكسل 23 أغسطس 2004

8. التفاوض مع حكومة السودان وحركتي العدل والمساواة وجيش تحرير السودان للبدء الفوري في توصيل المساعدات الإنسانية عبر الخطوط للسكان المدنيين في المناطق التي تسيطر عليها حركات التمرد والعمل في ذات الوقت لوضع خطة طوارئ لتوزيع المساعدات الإنسانية في حال أحجمت الأطراف عن تسهيل وصول المساعدات الإنسانية.

### إلى حكومة السودان

9. أن تقوم باتخاذ الخطوات المباشرة لتحديد مليشيات الجنجويد وإلستقرار الأوضاع في دارفور وفقا لإتفاقية وقف إطلاق النار الموقعة في الثامن من أبريل 2004 والبيان الموقع في الثالث من يوليو 2004 مع الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم 1556 والصادر في الثلاثين من يوليو 2004 و"خطة العمل" مع الأمم المتحدة بتاريخ 5 أغسطس 2004 وتشمل هذه الخطوات:

- a. تحديد كل مجموعات الميليشيات التي قامت بتسليحها ودعمها خلال مجريات التمرد؛
  - b. قطع كل الدعم السياسي والمادي للجنجويد؛
  - c. البدء في تسريح الجنجويد؛
  - d. طرد كل العناصر الأجنبية من أفراد الجنجويد؛
  - e. فصل كبار مسؤولي الاستخبارات العسكرية ممن يقع على هم عبء سياسة تسليح الجنجويد وإطلاق أيديهم في مواجهة المدنيين؛
  - f. اتخاذ إجراءات قانونية ضد أفراد الجنجويد الذين ارتكبوا جرائم حرب
10. السماح الفوري بالوصول غير المعاق للمساعدات الإنسانية لكل مناطق دارفور ووقف اتخاذ الاعتبارات الأمنية كذريعة لتعويق وصول تلك المساعدات.
11. القبول الفوري بنشر قوة من الإتحاد الأفريقي قوامها ثلاثة آلاف جندي يقضي تفويضها بحماية المدنيين والتعاون مع تلك البعثة.
12. السماح الفوري لمراقبي حقوق الإنسان من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالوصول لكل أنحاء دارفور.

### إلى جيش/حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة

13. التنفيذ الفوري لكل نصوص إتفاقية 8 أبريل لوقف إطلاق النار وبخاصة وقف إطلاق النار على قوافل الإغاثة المتجهة للمناطق التي تسيطر عليها الحكومة وفي ذات الوقت تيسير توزيع المساعدات الإنسانية في المناطق التي يسيطرون عليها وذلك بتكوين فرق تساعد السكان في تسلّم العون الإنساني والاستفادة منه.

14. توضيح الأجندة الساسية قبل بدء محادثات السلام الرسمية.

إلى مساندي عملية الإيقاد الدوليين وبخاصة الدول المراقبة (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج وإيطاليا) والأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية

15. تكثيف الضغط الجماعي على الحكومة السودانية والجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان لحل القضايا العالقة على وجه السرعة والتوقيع على اتفاق شامل للسلام قبل نهاية عام 2004.

## الموعد النهائي حول دارفور: خطة عمل

### دولية جديدة

الإتيان بأعمال ذات مغزى تسند من أقواله إلي دفع ثمن إنساني وسياسي باهظين.

#### تمهيد

#### أ. الوضع الراهن

عري الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة حول دارفور، يان برونك، الوضع الراهن عندما وصفه قائلاً "ليس هناك تحسن فيما يتصل بالأمن فهناك المزيد من الإقتتال ولا يزال الوضع الإنساني على نفس الدرجة من سوء<sup>5</sup>".

تأثر أكثر من مليوني ومئتي ألف شخص بالنزاع في دارفور. وبتفريق النازحون واللاجئون عبر إقليم دارفور وشرقي تشاد. دمرا يربو على نصف قري دارفور والآن وفصل الخريف في أوجه فقد تبيدت حظوظ النازحين في أنحاء الإقليم المختلفة في زراعة محصولاتهم. تعتمد الجنوبيد تدمير قدرات الانتاج الغذائي لجيرانهم من غير العرب و تسبب ذلك في ازمت غذائية حادة لن تحققي سريعاً.

تتكن منظمة الصحة العالمية بوقوع مائة وعشرة آلاف حالة وفاة بنهاية ديسمبر<sup>6</sup> 2004 إذا ظل وصول العون الإنساني إلي دارفور غير كاف واستمر اللأمن على وتيرته المسرعة. وتخشي بعض السلطات الأخرى أن العدد قد يصل إلي ثلاثمائة ألف أو ثلاثمائة وخمسين ألفاً<sup>7</sup>.

هناك بعض التقدم الذي أحرز، إلي حد كبير بفضل الضغوط العالمية، في وصول العون الإنساني إلي المناطق التي تسيطر

كانت اللغة التي استخدمها الموظفون الدوليون وهم يتحدثون عن أزمة دارفور قاسية وفضة. أصر السكرتير العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، في 7 أبريل 2004 على "أن يمنح العاملين في العون الإنساني وخبراء حقوق الإنسان حق الوصول التام للإقليم وللضحايا دون أي تأخير لاحق...ويتعين على المجتمع الدولي، إن حجب هذا الحق، أن يستعد لعمل سريع ومناسب. وأقصد...من الخطوات التي قد تشمل تدخلا عسكرياً<sup>1</sup>". وبصورة مماثلة ذكر وزير الخارجية الأمريكي، كولن باول، عن الحكومة السودانية خلال زيارته لإقليم دارفور في يونيو 2004 "الوقت لب الموضوع والعمل لب الموضوع. يجب أن يقوموا بعمل الآن لأننا نفكر إلي الوقت<sup>2</sup>". ذكر القائد العسكري البريطاني الرفيع المكانة اللواء ميشيل جاكسون "سنذهب للسودان إذا إقتضي الأمر. أشك حقيقة في أنه بوسعنا أن نجتمع لواء على وجه السرعة<sup>3</sup>".

بالرغم من هذه المخاطبة المفضحة، استمرت مليشيات الجنجويد العربية التي استقطبتها الحكومة للمقاتلة بالوكالة عنها في أعمالها الموجهة، في الغالب، ضد المدنيين أكثر مما هي موجهة ضد المتمردين من حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بمساندة من الحكومة<sup>4</sup>. قاد فشل المجتمع الدولي في

"عان يدعو لعمل حول السودان"، هيئة الإذاعة البريطانية، 7 أبريل 2004، مودودة على الموقع:

<http://news.bbc.com/2/hi/africa/3607730.stm>

أنظر أيضاً تصريح الرئيس الأمريكي جورج بوش "يبدو أن توقف الحكومة السودانية فوراً المليشيات المحلية من ارتكاب الفظائع ضد السكان المدنيين كما يتعين علىها توفير الوصول غير المعاق لوكالات العون الإنساني. إنني أندد بهذه الفظائع التي تتسبب في نزوح عشرات الآلاف من المدنيين وقد عبرت عن آرائي بصورة مباشرة للرئيس السوداني البشير"، تصريح البيت الأبيض [www.whitehouse.gov/news/releases/2004/04/20040407-2.html](http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/04/20040407-2.html)

بر السودان بأن علىه وقف مساندة المليشيات المحلية في دارفور"، "باول يخ<sup>2</sup> الواشنطن بوست، 30 يونيو 2004

<sup>3</sup> "بوسع بريطانيا إرسال 5000 جندي إلي السودان"، رويترز، 24 يوليو 2004  
<sup>4</sup> لتفاصيل أكثر حول أزمة دارفور والقضايا الأخرى ذات الصلة أنظر تقارير مجموعة الأزمات الدولية وبخاصة التقرير نمرة 80، "السودان: الآن في دارفور أو ليس إلي الأبد"، 23 مايو 2004، والتقرير نمرة 76 "تورة دارفور: أزمة السودان الجديدة"، 52 مارس 2004، والتقرير نمرة 73 "نحو

سلام غير مكتمل"، والتقرير نمرة 65 "نهاية اللعبة في السودان"، 7 يوليو

2003، والموجز "حروب السودان الأخرى"، 25 يونيو 2003.

سوميني سينقيوتا "الأزمة في السودان: القضايا الشائكة تحت تعنت العربية

كفيدارفور تعقد من استجابة العالم"، نيو يورك تايمز، 16 أغسطس 2004

تشير أكثر تقديرات منظمة الصحة العالمية تقاؤلاً أي في حالة توفر انسياب

اني كافي إلي 40 ألف وفاة بحلول ديسمبر 2004 همباشير وكامل لعون الإنس

<sup>6</sup> وفقاً لما ذكرته دولة مانحة لمجموعة الأزمات الدولية في 1 أغسطس 2004

<sup>7</sup> موجز قدمه المساعد الإداري للمعونة الأمريكية، روجر يونق، حول الوضع

الإسماني في السودان، مركز الصحافة الأجنبية واشنطن دي سي، 29 يوليو

2004. متوفر على الموقع <http://www.reliefweb.org/rwb.nsf/4806b88>

bbc3c125616004c8ad5/0517f0a312375a2885256ee1006b1e de?OpenDecember

واغتصاب النساء بالرغم من وجود اتفاقية لإطلاق النار وفريق متابعة الإتحاد الأفريقي. فشلت الحكومة في إتخاذ خطوات ذات معنى ضد الميليشيات. فشملت الاعتقالات على ما زعم بأنهم جنجويد القبض على مجرمين عاديين كما يزعم شهود عيان<sup>11</sup>. أفاد بعض ممن زاروا الإقليم مؤخرا بأنهم شاهدوا العديد من الجنجويد يجوبون الإقليم دونما يعترضهم أحد أو شاهدوهم في معية القوات الأمنية الحكومية<sup>12</sup>.

صعبت مجهودات الحكومة الرامية لإضعاف التمرد بإقصاء السكان المدنيين الذين كان المتمردون يختلطون بهم وفق مفهوم "تجفيف المستنقعات" على المتمردين القدرة على الحركة. ولكن وحشية التطهير العرقي الذي تسانده الحكومة خلق معارضة متشددة وسط غير العرب تجعلهم يتلهفون للثأر من الحكومة. أدي هذا إلي توسع التجنيد في صفوف التمرد وإلي تصلب مواقف المتمردين في المفاوضات السياسية<sup>13</sup>. لمست مجموعة الأزمات الدولية خلال مقابلاتها مع النازحين وجنود التمرد قناعة قوية بأن الحكومة قد روجت لمصالح العرب في دارفور للحد الذي وصل فيه غير العرب إلي قناعة بأنهم غير مرغوب فيهم في السودان. زعم أحد رجال الأعمال الدارفوريين البارزين "اجتمع العرب لمحونا" وأضاف "إنهم يريدون استعمارا عربيا"<sup>14</sup>. أصر جنود جيش تحرير السودان وهم يرددون مخاوف مماثلة بان اعتبارات الدفاع عن النفس هي ما تقف وراء التمرد<sup>15</sup>.

أثمرت طواعية الحكومة في استغلالها ليس فقط الفوارق الإثنية وإنما للفوارق المجتمعية بغية تحقيق مكاسب تكتيكية وقتية في تصدعات مريرة وطويلة الأمد تتهدد بتمزيق البلاد إربا. إن الصراع في دارفور، الذي كل ضحاياه من المسلمين، لا يعد حصريا صراع عرب ضد أفارقة. هناك العديد من العرب في دارفور ممن يعارضون الجنجويد وبعضهم يقاتل إلي جانب المتمردين مثال بعض القادة من قبائل المسيرية والرزيقات ورجالهم. ونجد عددا من غير العرب يساندون الحكومة ويخدمون في جيشها. بالرغم من ذلك أدت الحكومة بصورة متعمدة التوتر الإثني في دارفور لتبرير عدم طواعيتها في اقتسام السلطة وكوسيلة لمحاربة التمرد. منحت الحكومة الجنجويد على سبيل المثال مغنما لمهاجمة مجتمعات قبائل الزغاوة التي تشتهر بغناها النسبي من الثروة الحيوانية والتجارة مما جعلها بوجه خاص هدفا مغريا للهجوم<sup>16</sup>.

علىها الحكومة السودانية ولكن الحكومة السودانية تستمر في تحكمها في تدفق وانسداد صنوبر إمدادات الإغاثة وفقا لهواها المتقلب الأطوار متعللة "بالاعتبارات الأمنية" التي تتحمل هي مسؤوليتها. تقول بعض مصادر المنظمات غير الحكومية أنه بالإضافة إلي مشكلة الوصول إلي المتأثرين فإن البنية الأساسية للعون الإنساني في دارفور وشرقي تشاد تتراوح ما بين 30 إلي 40 في المائة لما تتطلبه الأزمة وأن نداء الأمم المتحدة حول دارفور إفقر إلي التمويل. وأفادت تقاريرها أنه ربما تتم مقابلة نسبة 30% ممن هم بحاجة إلي مياه الشرب الآمنة وأن مئات الآلاف يتعرضون للخطر المباشر للأمراض التي تنقلها المياه والأمراض الأخرى<sup>8</sup>. وتفترق المنظمات للعدد الكافي من العاملين ويعرقل نقص الوقود والجوانب اللوجستية الأخرى من عملها<sup>9</sup>. لاقت الأمم المتحدة صعوبات بشأن التفاوض وإفاد تسوية إنسياب العون الإنساني عبر الحدود إلي إقليم دارفور من قبل الحكومة والمتمردين بينما اللاجئون يتدفقون على المعسكرات في تشاد بونيرة عالية تجعل توفير مياه الشرب لهم من الصعوبة بمكان. ويقود هطول الأمطار إلي أخذ اسقاط الغذاء من الجو في الاعتبار نظرا لإقطاع الطرق المؤدية إلي بعض المعسكرات<sup>10</sup>.

قضى القادمون الجدد إلي شمالي تشاد أشهرها هائمين على وجوههم داخل إقليم دارفور قبل أن يتسني لهم في نهاية المطاف عبور الحدود. أقبل القادمون الجدد إلي جنوبي تشاد إقواء للهجمات اللاحقة التي تشنها كل من الحكومة السودانية والجنجويد في جبل مرة والمناطق الواقعة جنوبي مدينة نيالا. من الممكن أن تتزايد كثيرا أعداد اللاجئين التي تبلغ الآن نحو من مائتي ألف إذا استمرت الهجمات على المدنيين في دارفور أو شعر النازحون داخل الإقليم أن الأحوال الأمنية قد تحسنت، ولو بصورة مؤقتة، بدرجة تكفي للمخاطرة بالعدو نحو الحدود.

يظل الإفتقار إلي الأمن العقبة الكأداء التي تقف بوجه استقرار الأوضاع في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة على الأمد القريب. يحس العديد من النازحين بانهم في مصيدة فتغييرهم لمواقع سكنهم محفوف بالقيود وقد افتقدوا وسائل البقاء المعتادة في أوقات الشدة التي تضم استخدام صلات القربي مع جيرانهم وأقاربهم ولم يعد بمقدورهم استخدام استراتيجيات التأقلم التقليدية مثال السعي لجمع الغذاء البري، والتجارة، وذبج المواشي وبيع قوي عملهم والهجرة التي كان يتيحها لهم توفر ظروف أمنية أفضل وهي فرص تساعد على تكميل عون الطوارئ الذي يتلقونه مما يضاعف كثيرا من حظوظهم في البقاء. وسيظلون دون هذه الاستراتيجيات معتمدين على العون الخارجي الذي ظل منقطعاً بسبب تعويقات الحكومة.

ترد تقارير مستمرة عن هجمات الجنجويد على المدنيين وتتضمن بصورة واسعة الانتشار الاختطاف والاسترقاق الجنسي والتعذيب

مقابلات مجموعة الأزمات الدولية مع العاملين بالمنظمات غير الحكومية، يوليو و أغسطس 2004<sup>8</sup>

<sup>9</sup> تواصل حركة تحرير السودان في إعداد الكمان للقوافل التي تحمل البترول زاعمة أن الحكومة تستخدمه في تزويد الطرافات بالوقود لشن قارات على مواقع الحركة وعلى القري التي تعتبرها الحكومة متعاطفة مع الحركة زيارات مجموعة الأزمات الدولية الميدانية إليمعسكرات اللاجئين السودانيين<sup>10</sup> في تشاد، يوليو 2004

مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، يوليو و أغسطس 2004، أنظر أيضا سامانتا باور "الموت في دارفور كهل يمكن إيقاف التطهير العرقي في السودان؟"، نيويورك تايمز، 30 أغسطس 2004

<sup>12</sup> أنظر على سبيل المثال تصريح الدكتور فرانسيس دينق قعب زيارته لدارفور "خبير للأمم المتحدة يقول بأن التسوية الشاملة تتطلب مخاطبة الأسباب الجوهرية في دارفور وكل السودان"، 2 أغسطس 2004، موجود على الموقع

<http://www.unorg.ch/news2/documents/newsen/hr04074c.htm>

مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، المناطق التي يسيطر عليها التمرد، يوليو 2004، ذكر احد الجنود "يصعب علي أجيال المستقبل نسيان ما حدث"<sup>13</sup>

مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، المناطق التي يسيطر عليها التمرد، دارفور، يوليو 2004<sup>14</sup>

<sup>15</sup> نفس المصدر

<sup>16</sup> مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، غرب دارفور، يوليو 2004. قال أحد قادة الزغاوة "المثل قوتنا في ثروتنا الحيوانية. تريد الحكومة أن تجعلنا في فقر يماثل القور"

## ب. عمل محدود التقدم

في دارفور بعد ثلاث أشهر من العمل التحضيرى في الخرطوم. وفقا لرئيس اللجنة أمضت اللجنة تلك الفترة في جمع التقارير من المصادر المحلية والعالمية وأخذت اقرارات مشفوعة باليمين من قادة المجتمع والبرلمان الذين يمثلون المناطق الأكثر تأثرا بالنزاع ومن الضحايا والمحامين الذين يترافعون عنهم. قابلت اللجنة أيضا مسئولى حقوق الإنسان الزائرين بمن فيهم وفد مقدمة مكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان والمقرر الخاص للأمم المتحدة حول الإعدامات خارج إطار القانون والإجازية والتعسفية<sup>20</sup>. بينما عبرت المقالات وأعمدة الصحف السودانية عن استيائها للبطء الذي اتسم به عمل اللجنة إلا أنه لا يزال من المبكر الحكم على أدائها<sup>21</sup>.

### 1. قرار الأمم المتحدة

أصدر مجلس الأمن في الثلاثين من يوليو 2004 وبعد أسابيع من المفاوضات خلف الستار قرارا حول دارفور كان أضعف من أن يؤثر على حسابات الخرطوم<sup>22</sup>. أجاز القرار بأقل نسبة نتيجة لأن الكثير من أعضاء المجلس عبروا عن قلقهم حول التدخل في سيادة السودان و بسبب رغبة الولايات المتحدة التي قدمت مشروع القرار في أن يجاز بالإجماع.

فرض القرار وهو يدعو الحكومة لتنفيذ ما يليها من اتفاقية يوليو التي عقدها مع الأمم المتحدة حظرا على سلاح كل الأطراف غير الحكومية في دارفور. ويساوي هذا بين متمردي حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان وبين الجنجويد متجاهلا الروابط المباشرة بين الخرطوم ومليشيات الجنجويد. كفل القرار المساندة لفريق الإتحاد الأفريقي لوقف إطلاق النار وللعملية السياسية وحث الأطراف على استطراد المفاوضات السياسية. إن النقطة الأساسية للقرار هي المادة السادسة التي تطالب الحكومة بالإبقاء خلال ثلاثين يوما بالتزامها بتجريد الجنجويد من السلاح ومساعدة من قاموا منهم بانتهاكات لحقوق الإنسان وفقا للقانون الدولي<sup>23</sup>. هدد القرار باتخاذ تدابير غير محددة بالرغم من أنه أجاز تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي يمكن من اتخاذ مدي كامل من التدابير الإرغامية بما فيها العمل العسكري وهي إشارة فسرتها الحكومة بصورة صائبة كعجز عام للإرادة الدولية في اتخاذ عمل ذي بال<sup>24</sup>.

أصدر وزير الإعلام الزهاوي إبراهيم مالك تصريحاً مباشرة بعد اجازة القرار رفض فيه "قرار مجلى الأمن المضلل"<sup>25</sup>. وغير وزير الخارجية مصطفى عثمان اسماعيل في اليوم الثاني هذا التوجه مقبلا القرار على مضض باعتباره متوافقا مع التزامات

كان للعمل الدولي أثر ضئيل على سياسة الأرض المحروقة التي انتهجتها الحكومة. وقعت الأمم المتحدة والحكومة بيانا مشتركا تعهدت الحكومة بموجبه بفرض "رفع للقيود" المفروضة على كل العمل الإنساني في دارفور؛ تحسين حماية ومناخة حقوق الإنسان في الإقليم وإنهاء الحصانة؛ توفير حماية أفضل للنازحين بما في ذلك اتخاذ خطوات مباشرة للبدء في تجريد سلاح الجنجويد؛ ومتابعة تسوية سياسية<sup>17</sup>. والبيان إعادة لما وافقت علىه الحكومة في اتفاقية 8 أبريل لوقف إطلاق النار مع المتمردين. تم الإتفاق بين وزير الخارجية السوداني والممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة، يان بروك، على خلق آلية تنفيذ مشتركة رفيعة المستوى لمتابعة تفاهات البيان المشترك.

ألزم البيان أيضا كلا من الأمم المتحدة والحكومة على العمل كشركاء في مساعدة وحماية ضحايا النزاع بما يتوافق وخطة عمل الأمم المتحدة الإنسانية ذات التسعين يوما حول دارفور والتي بدأت في الثامن والعشرين من يونيو 2004 والتي تدعو مكتب المفوض السامى للأمم المتحدة لحقوق الإنسان لنشر ثمانية من ضباط حقوق الإنسان في إقليم دارفور بحلول الحادي والثلاثين من يوليو 2004 لمساندة وتنسيق جهود الحماية الجارية التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة العاملة بالإقليم. تمكن فريق مقدمة من مكتب المفوض السامى للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعد ان جابه تأخيرا في تأشيريات الدخول من الوصول إلي الخرطوم ودارفور في اواخر يوليو 2004 للتحضير لنشر المراقبين<sup>18</sup>. عينت الحكومة وزير العدل نقطة مركزية للتعامل مع الفريق. انقضت بالرغم من ذلك نصف المدة التي حددتها الأمم المتحدة لإفقاد وحماية المدنيين دون أن يتم نشر ذلك العدد الضئيل من المراقبين في مواقع الميدانية. وقد تمكن ست من الثمانية مراقبين أخيرا من بلوغ الخرطوم في منتصف أغسطس وهم يتحضرون للإنتشار في الإقليم عند كتابة هذا التقرير.

من الضروري ذكر اللجنة القضائية لتقصي الحقائق التي كونها الرئيس السوداني بمرسوم رئاسي وفضها بجمع المعلومات حول خروقات حقوق الإنسان التي تقوم بها الجماعات المسلحة في اطر الحديث عن موقف حقوق الإنسان<sup>19</sup>. استعدت أخيرا اللجنة التي يترأسها رئيس القضاء الأسبق مولانا دفع الله الحاج يوسف للإنتشار

<sup>17</sup> "بيان مشترك بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة بمناسبة زيارة الأمين العام للسودان"، 29 يونيو-3 يوليو 2004 على الموقع <http://www.reliefweb.info/w/rwb.nsf/VID/746B9FE7CD9B97D485256EC8001140EE?OpenDocument>.

<sup>18</sup> استتم متابعة فريق مكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان في إطار الإنتهاكات الجارية لحقوق الإنسان خلال ظرف إنساني استثنائي. يتعين على أعضاء الفريق إظهار متابرة في متابعة الشكاوي والتقارير عن الإساءات. ويوسعهم التكهن بالجهود المضادة التي قد يقوم بها المسؤولون لتهديد الشهود وسيكون علىهم القيام بترتيبات لحماية من يرغبون في الإدراء بشهادتهم. يتعين على الفريق أيضا التأكد من أن السلطات العدلية الإقليمية والمركزية على علم بما يتوصل إليه الفريق ويقومون بتسجيل استجابة الجهات العدلية بشأن الشكاوي. كما على الفريق أيضا التفاعل مع اللجنة المستقلة التي عينتها الحكومة للتحقيق في الإنتهاكات.

<sup>19</sup> الرئيس السوداني يشكل لجنة لتقصي الحقائق في دارفور، وكالة السودان للأنباء، 9 مايو 2004

<sup>20</sup> رئيس لجنة تقصي الحقائق في انتهاكات دارفور يوضح معلومات لم يتم كشفها من قبل، أخبار اليوم (بالعربية)، 5 أغسطس 2004  
<sup>21</sup> أنظر على سبيل المثال الإستجابة النقدية في المقابلة الصحفية المشار إليها عاليه  
<sup>22</sup> قرار مجلس الأمن رقم 1556 بتاريخ 30 يوليو 2004  
<sup>23</sup> بالإضافة إلي بيان 3 يوليو 2004 مع الأمم المتحدة، قامت الخرطوم بتعد مماثل في إتفاقية 8 أبريل لوقف إطلاق النار  
<sup>24</sup> حذفت كلمة "حظر" بغية تأمين تصويت جماعي. لا تتضمن طالتدابير " كما نص علىها في المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة صراحة استخدام القوة المسلحة ولكنها تسمح باستخدام الحظر الإقتصادي والاجتماعي ويتضمن ذلك إمكانية حظر موجه ضد المسؤولين الحكوميين.  
<sup>25</sup> "السودان يرفض حظر الأمم المتحدة"، رويترز، 30 يوليو 2004

بوقف عملياتهم ونزع أسلحتهم<sup>29</sup>. تحتاج الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي والآخرين لممارسة الحذر لضمان أن كل عناصر الميليشيات التي تلقت دعماً حكومياً على مدى العام ونصف المنصرمين والتي شاركت في العمليات العسكرية مع الحكومة قد تم تحديدها والإعلان عنها.

### ج. سجل من عدم التقيد بالالتزامات

توضح قائمة إنجازات أعمال السودان الحالية فيما يتصل بتعهداته كيفية فشل المجتمع الدولي في السيطرة على أزمة دارفور.

- بينما خففت التقييدات البيروقراطية على وكالات العون الإنساني، وبصورة جوهرية في بعض الحالات، تتوسل الحكومة بانتظام بالذرائع الأمنية لعرقلة مجهودات العون الإنساني- مثلما فعلت من قبل في جنوب السودان.
- أعلنت الحكومة عن رفع أعداد قواتها الأمنية (الشرطة) في دارفور من ستة آلاف إلى إثني عشر ألف جندي خلال الأشهر الأربعة القادمة بزعم المساعدة في تجريد سلاح الجنويدي<sup>30</sup>. بعيداً عن تجريد سلاح الجنويدي وتقديمهم أمام القضاء فإنها تقوم بالدمج المباشر لقطاعات عريضة من الميليشيات في الهياكل الأمنية مطلقة لهم العنان ليعملوا نهراً في خدمة الدولة وليلاً كجنويدي مما يضاعف من تعرض المدنيين للتهلكة.
- إن الأشخاص الذين اعتقلتهم الدولة هم ببساطة، في معظم التقديرات، من صغار المجرمين ممن القي على هم القبض بينما تم عرضهم كجنويدي ماسورين.
- يظل أمن النازحين والقرويين الجسدي وبخاصة النساء والفتيات مزعزعا نسبة لاستمرار القتال وهجمات الجنويدي التي تتناقص بسبب أنه لم يبق الكثير من القرى لتتحرق ولأن المرحلة النشطة من التطهير العرقي قد اشرفت على النهاية.
- كما علق الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، يان برونك، في مطلع اغسطس "لا يزال الكثير من أفراد الميليشيات في الجوار. يقود هذا إلى زعزعة كبيرة للأمن" وأضاف "تزيد نشاطات المتمردين أيضا إلى زعزعة الأمن"<sup>31</sup>.
- بدأت الحكومة في بعض أجزاء دارفور في تشتيت التجمعات السكانية والمعسكرات بغية تشجيع النازحين على العودة إلى قرأهم المحروقة التي تقتصر الغلة الشئ الذي يجعل العديد منهم بمناي من تلقي العون الإنساني.

برهنت الحكومة السودانية على أنها أكثر من راغبة في تحمل النقد ما لم يشترط علىها تغيير مسلكها. يخاطر قرار مجلس الأمن بأن يبقى ضمن دائرة طويلة من التهديدات التي نادرا ما تعقبها خطوات ذات مغزى. ليس هناك من دليل في الأفق على أن الأطراف العالمية الأساسية راغبة هذه المرة في اتخاذ عمل.

الحكومة التي قطعتها مع الأمم المتحدة<sup>26</sup>. وعبر وزير الخارجية في تصريح صحفي في أعقاب اجتماع لمجلس وزراء الخرطوم في الأول من أغسطس 2004 عن أسفه بشأن القرار وحث على أن تمنح الحكومة تسعين يوماً عوضاً عن مهلة الثلاثين يوماً للإيفاء بتعهداتها بدءاً من الثالث من يوليو<sup>27</sup>. وصف المتحدث عسكري في الثاني من أغسطس القرار بأنه "إعلان حرب" وهدد بمقاتلة أي تدخل عسكري أجنبي<sup>28</sup>. تقترح التصريحات غير المتسقة بأن التصدعات قد أخذت تتنامى داخل الحزب الحاكم حول سياسته تجاه دارفور.

### 2 . خطة العمل

وقع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة حول دارفور بعد أقل من اسبوع على صدور قرار مجلس الأمن في الخامس من أغسطس 2004 "خطة عمل" مع حكومة السودان. أقرت الاتفاقية بأنه من غير المحتمل أن تقابل الخرطوم التزاماتها خلال فترة الثلاثين يوماً وقوضت بالتالي أي حافز للخرطوم لتنفيذ مطالب مجلس الأمن وزودت أعضاء المجلس بما يعلل من عدم قيامهم بعمل ضد الخرطوم عند انقضاء المهلة. نصت الاتفاقية على أن يوسع الحكومة للتدليل على حسن طويتها أن تتخذ خطوات ضد الجنويدي وأن تحدد مواقع آمنة للنازحين وأن تأمر قواتها المسلحة باحترام وقف إطلاق النار. الأمر الهام هو أن الحكومة لم تفعل أكثر من إعادة التزاماتها العامة الأولى ولم تضع تحت ضغط خاص لتتخذ بصورة فورية عملاً محددًا. لم تقدم الخطة مجموعة من العلامات المحددة التي يستطيع مجلس الأمن على ضوئها من قياس أداء الحكومة وتمكنه من اتخاذ تدابير علاجية قوية إذا لم يرضه أداء الحكومة؛ تبدو الخطة على هذا النحو بالنسبة للحكومة كمنفذ للهرب أكثر مما تبدو تأديبا لها وأعضاء المجلس يمتعضون عن إملاء ضغوط علىها.

هناك عناصر ايجابية محددة في خطة العمل وتحديدًا الإلتماس من لجنة الإتحاد الأفريقي لمراقبة وكتابة تقارير عن التزامات الحكومة؛ يوسع هذا من تفويض اللجنة ويرفع من احتمال تقييد الحكومة بالتزاماتها. ولكن بعض عناصر الخطة الأخرى تظل مبعثاً للقلق وبخاصة التزام الحكومة "بتحديد وكفالة مناطق آمنة" للنازحين في دارفور. دلت الحكومة على عدم طواعيتها في توفير الأمن لمعظم النازحين في المعسكرات التي تسيطر علىها. من الممكن استخدام اللغة الجديدة لتبرير إعادة التوطين القسري للنازحين كجزء من الجهد لوضعهم في "مناطق آمنة". يتعين إبداء وضوح أكبر كثيراً بشأن الموعد الزمني وتحديد مواقع "المناطق الآمنة" ويتعين على الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين ضمان أن العملية تتسم بشفافية كاملة.

تظل أيضا مسألة "تحديد وإعلان الميليشيات التي تمتلك الحكومة تأثيراً علىها" نقطة محددة تبعث على القلق وعليها أن تأمرهم

<sup>26</sup> إبراهيم على سليمان "السودان يتراجع عن رفضه لقرار مجلس الأمن، وزير الخارجية يقول الرفض غير مسموح به"، اسبوشيتد برس، 31 يوليو 2004  
<sup>27</sup> السودان يعبر عن أسفه لقرار مجلس الأمن"، وكالة الأنباء السودانية، 1 اغسطس 2004  
<sup>28</sup> الجيش السوداني يصف قرار الأمم المتحدة بأنه إعلان حرب"، دويتش برس أفنتور، 2 أغسطس 2004

<sup>29</sup> النقطلة الرابعة، "خطة عمل دارفور" والتي وقعتها الحكومة السودانية مع الأمم المتحدة في 7 أغسطس 2004  
<sup>30</sup> سنتضاعف القوة الأمنية في دارفور"، بي بي سي، 3 اغسطس 2004  
<sup>31</sup> نفس المصدر

## II . يعاني الإتحاد الأفريقي من إتفاقية وقف إطلاق نار معيبة

أصبح وقف إطلاق نار دارفور الذي وقع بعاصمة تشاد، انجمينا، في الثامن من أبريل 2004 فاشلا الآن. فالإتفاقية ذاتها معيبة بصورة سيئة- فلا هي شاملة ولا تم التفاوض حولها بصورة محترفة. على سبيل المثال لم يكن هناك اشتراط على المقاتلين برفع أوامر الحرب أو مواقعهم الحالية كما أن مدي المتابعة كان سطحيا جدا. لا يزال القتال يدور بين الحكومة ومجموعتي التمرد بينما يستمر الجنجويد في استهداف المدنيين. حرقت قوات الحكومة والجنجويد عشرات القرى منذ التوقيع على إتفاقية وقف إطلاق النار ولا تزال حملة التطهير العرقي مستمرة بالرغم من الزيارات رفيعة المستوى المتكررة إلي الإقليم. أحبطت الحكومة خلال شهر يوليو جهودات الإتحاد الأفريقي لنشر مراقبيه في مناطق النزاع بجنوب دارفور برفضها تزويدهم بالوقود<sup>34</sup>. استمر القتال بما في ذلك هجمات الجنجويد خلال شهر أغسطس<sup>35</sup>. يقف دليلا على ذلك تقرير الأمم المتحدة عن هجمات بالطوافات في العاشر من أغسطس إقترنت بهجمات للجنجويد بعد ثلاثة أيام فقط من توقيع خطة العمل<sup>36</sup>.

قام الطرفان بانتهاك إتفاقية وقف إطلاق النار. يستهدف المتمردون بصورة متزايدة قوافل العون الإنساني والوقود. يقر دبلوماسيو الإتحاد الأفريقي بصراحة و عفوية في مجالسهم الخاصة بأنه يتعين على الحكومة أن تقوم باتخاذ الخطوة الأولى باتجاه وقف إطلاق النار إذا أريد إحراز تقدم<sup>37</sup>. توضح تقارير تحريات لجنة وقف إطلاق النار التي يقودها الإتحاد الأفريقي بأن الإنتهاكات التي تقوم بها الحكومة والمتمردون ليستا على ذات المقياس. قام المتمردون بالاضافة إلى هجومهم على قوافل الوقود بتحويل مسار بعض العون الإنساني من البداية ورفضوا مبدئيا السماح للعاملين بوزارة الصحة ممن يعملون في حملات تحصين الأطفال بالوصول للمناطق التي يسيطرون عليها<sup>38</sup>. اختطف المتمردون أيضا قائدا قبليا، أطلق سراحه لاحقا، كانوا قد اتهموه بالتواطؤ مع الحكومة<sup>39</sup>. و بالمقابل أبلغت اللجنة عن حالات عديدة كانت الحكومة أو الجنجويد مسؤولين فيها عن القتل والنهب والإغتصاب<sup>40</sup>.

توضح تعليقات المسؤولين الحكوميين السودانيين الرفيعين بأنهم لا يعتقدون بأنهم في خطر جراء استجابة عالمية أكثر مصداقية.

غرس اجتماع منتصف يوليو بأديس أبابا الذي استضافه الإتحاد الأفريقي بذور العملية السياسية في دارفور. تشكل فريق تفاوض بقيادة الإتحاد الأفريقي ولكن لا تتفك أسئلة عديدة تدور حول حجم وتوقيت عملية الإتحاد الأفريقي وعلاقتها بعملية الإيقاد الحالية التي تحاول التوسط لإحلال السلام بين الحركة الشعبية لتحرير السودان<sup>32</sup> والحكومة السودانية لإنهاء أكبر وأقدم حرب أهلية تشهدها البلاد. يتعين الإجابة على وجه السرعة على هذه الأسئلة. يتهدد التقدم الجوهرى الذي تم في مفاوضات الإيقاد بصورة متنامية بما يحدث في دارفور.

يتعين على المجتمع الدولي الإستمرار في دعم مفاوضات الإيقاد وفي ذات الوقت مساندة محادثات الإتحاد الأفريقي النامية. لا يمكن لأي من العملتين التقدم للأمام بمعزل عن بعضهما البعض. إن توارى أي منهما إلي الخلف سيعوق من تقدم الأخرى ويجعل من الإستمرار والتوسع في القتال أمرا أكثر احتمالا<sup>33</sup>. إن التقدم السياسي حول دارفور يصبح ممكنا فقط إذا بدأت الحكومة في تطبيق تعهداتها الواردة في إتفاقية 8 أبريل لوقف إطلاق النار واتفاقيتها اللاحقة مع الأمم المتحدة. ويجب أن يلقى المجتمع الدولي بكل ثقله إذا لم توف الحكومة بتعهداتها لحملها على ذلك.

<sup>34</sup> "قتال عنيف هذا الإسيوع فب دارفور"، وكالة الأنباء الفرنسية، 4 أغسطس 2004

<sup>35</sup> موجز الأمم المتحدة الإنساني الأسبوعي، 1 أغسطس 2004 متاح على الموقع [www.unsudanig.org](http://www.unsudanig.org)

<sup>36</sup> "الأمم المتحدة: السودان يبدا هجوما جديدا بالطوافات في دارفور"، رويترز، 10 اغسطس 2004. انظر أيضا فيثين تشاميرلين، "القوات السودانية تشترك مباشرة في ذبح المدنيين"، سكوتسمان، 4 أغسطس 2004

<sup>37</sup> مقابلات مجموعة الأزمات الدولية بأديس أبابا، يوليو 2004

<sup>38</sup> توصلوا لاحقا إلي إتفاقية مع الأمم المتحدة للسماح بتحصين ما يصل إلي 500 الف طفل في المناطق التي تسيطر عليها حركات التمرد، "متمردو

دارفور يسمحون بالتحصين"، يوناييتد برس انترناشونال، 9 أغسطس 2004

<sup>39</sup> تقارير لجنة وقف إطلاق النار متاحة على الموقع <http://www.africaunion.org/DARFUR/homedar.htm>.

<sup>40</sup> تتواتر تقارير منتظمة ومروعة عن العنف القائم على الجنسانية (النوع).

تعرضت النساء في مدن وقرى ومعسكرات دارفور لتجارب مريرة من انتهاكات حقوق الإنسان التي تشمل الإختطاف والإسترقاق الجنسي والتعذيب والنزوح القسري على أيدي الجنجويد. قام الجنجويد في بعض الحالات باغتصاب نساء وفتيات أمام أعين أسرهن ومجتمعاتهن وبينهن فتيات في الثامنة

<sup>32</sup> الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان  
<sup>33</sup> يشكل الدعم المستمر للحكومة السودانية لحركة التمرد اليوغندي، جيش الرب للخلاص، عقبة أخرى. يتسبب جيش الرب في ازمات في شمال يوغندا لها تشعبات خطيرة على جنوب السودان. وتحتاج كما دارفور والإيقاد إلي سند عالمي مستدام. انظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 77 عن أفريقيا: شمال يوغندا: فهم وحل النزاع، 14 ابريل 2004

آخرين حتي يتم نشر كل القوة على الأرض نسبة للتعنت البروقراطي للمانحين<sup>45</sup>."

بالرغم من أنه قد يكون بوسع قوات الحماية أن تغير من ديناميكية الوضع في المواقع التي تنتشر فعليا فيها، إلا أن حجمها الصغير لا يمكنها من أن تجوب منطقة في حجم فرنسا وأن تقوم بحماية أكثر من مليون نازح. في غياب دلالات قوية على إرادة سياسية من جانب الأمم المتحدة، تقدم قوة موسعة كثيرًا للإتحاد الأفريقي فرصة عملية لإتقاء كارثة في دارفور. تحقيقًا لهذه الغاية التمس مجلس الإتحاد الأفريقي للسلام والأمن من رئيسه أومار كوناري أن يعد:

".. خطة شاملة عن كيفية التعزيز الأفضل لفاعلية بعثة الإتحاد الأفريقي ميدانيا بما في ذلك تحويل البعثة المذكورة إلي بعثة مكتملة لحفظ السلام لها التفويض الضروري والحجم لتأمين التطبيق الفعال لإتفاقية وقف إطلاق النار وبتكيز خاص على تجريد سلاح وتحييد مليشيا الجنجويد و حماية السكان المدنيين وتيسير تقديم العون الإنساني<sup>46</sup>."

يشترط الإتحاد الأفريقي بالرغم من ذلك الحصول على موافقة الحكومة السودانية لإرسال قوة حفظ سلام ولكن الخرطوم أوضحت منذ السابع والعشرين من يوليو بثبات أنها تعترض على مثل ذلك التفويض وحقيقة لأي تفويض يذهب إلي أبعد من حماية القوات<sup>47</sup>. يتعين على مجلس الأمن إذا أصبحت بعثة الإتحاد الأفريقي لحفظ السلام أمرا واقعا أن يمنحها مساندة سياسية قوية بغية التغلب على العوائق كما يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم لها تمويلا مباشرا وجوهريا ودعما لوجستيا (خاصة النقل الجوي) والإمدادات. قال أحد الدبلوماسيين الأفارقة "يمكننا اسقاط كلمة حفظ السلام إن كان هذا هو ما تعترض علىه الحكومة" .. "ما يهم هو نشر قوة كبيرة على الأرض لها التفويض الضروري<sup>48</sup>."

إن الإلتزام السياسي الذي أبدته قيادة الإتحاد الأفريقي أمر ممدوح بالرغم من الأداء الذي يكتفه أحيانا عدم التوازن والذي يجب أن يلقي سندا عالميا أكبر يؤبه له. إتخذ مجلس المنظمة الإقليمية الجديد للسلام والأمن من قضية دارفور حالة اختبار لقدراته على تقلد دور محوري للحيلولة دون النزاعات وحلها عبر القارة.

اتفقت في الثامن والعشرين من مايو 2004 كل أطراف إتفاقية وقف إطلاق النار بعد بداية مترددة خرقاء دامت قرابة الشهرين على التفويض الممنوح للجنة وقف إطلاق النار وعلي اللجنة المشتركة التي تتبع لها اللجنة الأولى. تحوي كامل قوة لجنة وقف إطلاق النار مائة وثلاثين مراقبا عسكريا ينتشرون في ست مواقع (خمس منها بدارفور والسادسة بتشاد) و ثمانين مراقبا من دول الإتحاد الأفريقي والباقي من تشاد يأتي العضو أيضا في الإتحاد الأفريقي إضافة إلي لجنة وقف إطلاق النار)، وأطراف النزاع والولايات المنحدرة والإتحاد الأوروبي<sup>41</sup>. كان هناك بمنتصف أغسطس سنتين مراقبا يتمركزون ميدانيا وكانت لجنة وقف إطلاق النار تعمل في كل من المواقع الست: الفاشر، نيالا، كيكابية، الجينية، تيني، وأبشي بتشاد<sup>42</sup>.

قررت قمة الإتحاد الأفريقي في مطلع يوليو نشر قوة قوامها ثلاثمائة وثمانية جندي في دارفور. عقد مجلس الإتحاد الأفريقي للسلام والأمن العزم في السابع والعشرين من يوليو بعد حيرة ابتدائية على أن تفويضه يقضي ليس فقط بحماية المراقبين ولكن أيضا "بحماية السكان المدنيين في إطار قدرات قوة الحماية<sup>43</sup>". ترفض الخرطوم حتي الآن توسيع تفويض الإتحاد الأفريقي وتصر على أن تبقي مسؤولية القوة محصورة على حماية المراقبين. أرسلت رواندا الدفعة الأولى من<sup>44</sup> قواتها المؤلفة من مائة وخمسين جنديا إلي دارفور في الرابع عشر من أغسطس 2004 ويتوقع وصول المفزة النيجيرية في الخامس والعشرين من اغسطس. تولدت التأخيرات من بين جملة اسباب إلي عقبات الترحيل ونقص التجهيزات الكافية للنيجيريين. تم الترحيب بقرار الحكومة الهولندية بترحيل المفزة الرواندية برغم تحذير دبلوماسي أفريقي "إننا قلقون من أن ذلك قد يستغرق شهرين

من العمر. لم تتم مهاجمتهن بغرض تجريدهن من إنسانيتهن فقط وإنما لإذلال المجتمعات الدارفورية والسيطرة علىها، بيث عليك،"ساعدوا في إيقاف العنف ضد النساء في دارفور"، ويمز نيوز، 18 أغسطس 2004  
على: <http://womennews.org/article.cfm/dyn/aid/1953> أنظر أيضا:  
منظمة العفو الدولية، "دارفور: الإغتصاب كسلاح حرب؛ العنف الجنسي وتداعياته"، يوليو 2004، متاح على الموقع

www.amnesty.org/library/index/engaf54076 تلقي المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقارير حول أعداد متزايدة من الإغتصاب داخل المعسكرات التي تديرها الحكومة أو الجنجويد وفقا لتقرير أدلي به متحدث رسمي في 10 أغسطس

<sup>41</sup> لامت كل من غانا والكوتيفو براز افيل ونيجيريا وموزمبيق وكينيا وناميبيا وجنوب أفريقيا والسنغال بتقديم المراقبين العسكريين للإتحاد الأفريقي.

<sup>42</sup> مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، يوليو وأغسطس 2004

<sup>43</sup> النقطة الثامنة، بيان مجلس الأمن والسلام للإتحاد الأفريقي، 27 يوليو 2004

<sup>44</sup> "السودان: دارفور لا تزال تعيش في خوف عند وصول طلائع القوات الأفريقية"، غيرين، 16 أغسطس 2004، مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، 19 أغسطس 2004.

<sup>45</sup> أنظر "الهولنديون يساعدون في نقل الجنود الأفارقة جوا"، رويترز، 3

أغسطس 2004. مقابلة مع مجموعة الأزمات الدولية.

<sup>46</sup> النقطة التاسعة، بيان مجلس الأمن والسلام للإتحاد الأفريقي، 27 يوليو 2004.

<sup>47</sup> أنظر على سبيل المثال: "السودان يقول ل قوات حفظ السلام-"، رويترز، 7

أغسطس 2004.

<sup>48</sup> مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، 19 أغسطس 2004.

### III . روابط الحكومة والجنجويد

دارفور من العديد من المعسكرات الكبيرة<sup>52</sup>. يجمع الجنجويد بين أجنحة متعددة في إهتبالهم للمكاسب الاحتقالية ويوائمون من مقاصدهم. فبعض أفرادهم يجنحون أكثر إلى النهب والجريمة بينما ينجرّف آخرون تحت تأثير أيولوجية عرقية استعلائية. وكان أن أعطت الحكومة الضوء الأخضر لكلتا الفئتين لإتباع أسوأ مسلك يمكن تخيله.

ركز الجنجويد في الغالب الأعم هجماتهم على المدنيين أكثر من قوات حركتي العدل والمساواة وجيش تحرير السودان. وكما حدث في التسعينيات في شمال بحر الغزال هاجمت الحكومة ومليشياتها ببارادتهم أهدافا مدنية واثقين بأنه من غير المحتمل أن يجابهوا معارضة تذكر من قبل المتمردين. ذكر العديد من مقاتلي حركتي العدل والمساواة وجيش تحرير السودان بأنهم احبطوا نتيجة لعدم تمكنهم من حماية المدنيين وعدم تناسب أسلحتهم مع قوة السلاح التي يتم تزويد الجنجويد بها. أصر أحدهم "إذا لم تتم مساندة الجنجويد من قبل الحكومة فسوف نتمكن من الإنتصار في هذه الحرب"<sup>53</sup>.

تمكنت الحكومة أيضا من استخدام نتائج الصراعات الوحشية بين المجتمعات القبلية لصرف الأنظار عن اللا مساواة الهيكلية التي قادت في المقام الأول للحرب الأهلية. ولا يزال يتعين بالرغم من ذلك على أي مفاوضات سلام في مثل هذه البنية الملتهبة مخاطبة جذور المشكلة السياسية.

سعت الخرطوم بتنامي الصيحات العالمية خلال عام 2004 حول التطهير العرقي الوحشي للنأي بنفسها عن الجنجويد دون أن تحسرم كوكلاء عسكريين. أعادت الخرطوم تعريف الإسم ليشير ببساطة إلى قطاع الطرق التقليديين الذين كانوا يعملون بالإقليم منذ زمن غابرو وتحاجج في ذات الوقت بأن المليشيات التي أوجدتها الحكومة والتي تعمل معها هي مجموعات شرعية للدفاع عن النفس. ويصبح بمقدور الحكومة عندها القبض على حفنة من المجرمين والزعم بأنها حلت مشكلة الجنجويد.

اعتزم الرئيس البشير في تعهده في التاسع عشر من يونيو 2004 "بتجريد الجنجويد من السلاح" وذلك بإطلاقه المصطلح على قطاع الطرق وليس على قوات الدفاع الشعبي والشرطة الشعبية ورجالات القبائل الآخرين الذين تسلحهم الدولة لمحاربة التمرد<sup>54</sup>. أصر البشير على أن تجريد أي من القوات النظامية من السلاح يجب أن يسبقه تجريد سلاح المتمردين لأن سحب سلاح المليشيات التي تساندها الحكومة سيعرض تلك المليشيات للإبادة.

تجسد مجموعة الجنجويد في شمال دارفور التي يقودها موسي هلال الروابط الوثيقة بين الحكومة والمليشيات. قامت السلطات في دارفور عدة مرات بالقبض على موسي هلال السلطوي المفوه

من الضروري اختبار العلاقة بين الحكومة السودانية ومليشيات الجنجويد لفهم كيف أن وقف إطلاق النار قد فشل كثيرا في أن يتجذر. يعزي بدء تمرد دارفور للقلق المتزايد في الإقليم بأن مفاوضات الإيقاد التي تقتصر على الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يتمركز في جنوب البلاد ستتخذ قرارات تتجاوز سكان الإقليم ولن تولي إعتبارا لعدم المساواة الاجتماعية والسياسية والإقتصادية الحادة التي تضرر منها استقرار الإقليم. أمن متمرود جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة خلال المرحلة الأولى في اوائل عام 2003 الكثير من إمداداتهم وسلاحهم ومركباتهم من الحاميات الحكومية التي هاجمها والتي تقع في المناطق المنعزلة من الإقليم.

يرجع السبب المباشر لقرار الخرطوم بتسليح الجنجويد وإطلاق أيديهم في مواجهة كل من المتمردين والسكان المدنيين المحيطين لسلسلة الهجمات الملفة على مواقع الجيش والشرطة بما في ذلك هجوم جيش تحرير السودان على عاصمة دارفور التاريخية، الفاشر، في أبريل 2003 وتدميره لجزء معتبر من أصول القوات الجوية المنتشرة في الإقليم واختطافهم للواء من القوات الجوية. اتجهت الحكومة للجنجويد كمعالجة سريعة كإمينة للوضع الأمني المتردي نتيجة لأن معظم مؤسسات الدولة في دارفور بما في ذلك الجيش والشرطة تفقر الموارد والقدرة الأدائية في اعقاب سنوات من التجاهل<sup>49</sup>.

استخدمت لفظة "جنجويد" لعقود من الزمان لوصف قطاع الطرق الذين يسلبون سكان الأرياف؛ يقتادون مواشيهم وينهبون المسافرين على الطرق. هؤلاء المجرمون منبذون من مجتمعاتهم لاستخفافهم بسسن القبيلة وقيم المجتمع. أطلق المخططون الأمنيين، بناء على تقاليد قطاع الطرق، على وكلائهم من المليشيات الإسم القديم "جنجويد" لإحداث تأثير نفسي. تم تجنيد بعض الجنجويد الأصليين منذ البداية في صفوف الجيش مباشرة ومنحوا بطاقات هوية وزيا عسكريا وسلاحا. تحوي صفوف الجنجويد مليشيات قبلية من أصول عربية ومجرمون مدانون أطلق سراهم "التائبين"<sup>50</sup> إضافة إلى مقاتلين من دول الجوار خاصة تشاد<sup>51</sup>.

توجد على الأقل في أي من ولايات دارفور الثلاثة مجموعة رسمية واحدة كبيرة من الجنجويد إضافة إلى العديد من المجموعات المتعددة الأخرى. يقود موسي هلال المجموعة الأكبر في شمال دارفور ويتخذ من ميسيرية و أم سيالة مقارا لقيادته. وتتمركز قيادة المجموعة الأساسية بجنوب دارفور بالقرب من قرية القردود التي تقع إلى الجنوب من مدينة كاس. ينطلق قائد الجنجويد سيئ الصيت حريكة أسد شكرت الله في عملياته بغرب

<sup>52</sup>مراسلات ومقابلات مجموعة الأزمات الدولية، 2003-2004. يعتقد بصدق بأنه قد تم قتل شركت الله ولكن لم يتأكد موته لمجموعة الأزمات الدولية.

<sup>53</sup>مقابلات مجموعة الأزمات الدولية في المناطق التي تسيطر عليها الحركة، دارفور، يوليو 2004. اشتكى متمرّد آخر "الجنجويد محميون بواسطة طائرات الأنتينوف والقوات الحكومية".

<sup>54</sup>نظر اخبار اليوم والصحف المبيرة الأخرى بتاريخ 23 يونيو 2004. البشير يقول أنه استخدم فقط كلمة الجنجويد لأن قوي الحقد تستخدمها لتفترى على الحكومة.

<sup>49</sup>إعترفت الخرطوم ضميا بإضمحلال قوات الشرطة في الإقليم، جزئيا نتيجة لهجمات المتمردين، بتعهدها بارسال 6000 شرطي وفق بيانها الصادر في 3 يوليو 2004.

<sup>50</sup>الكلمة عربية الأصل

<sup>51</sup>تحليل اوفي للمجموعات التي تكون الجنجويد نظر "افاق السلام في السودان"، جسنيس أفريكا، 30 يوليو 2004.

## IV. سياسات لزامة

تقدمت مفاوضات حل أزمة دارفور إلي الأمام بعد فترة من التردد. اجتمع لواء قيادة المفاوضات للإتحاد الأفريقي ولكن الكثير من التشويش ذي الأثر يشوب مواقف القادات السياسية لحرکتي التمرد إضافة إلي الخلافات الداخلية داخل الحكومة السودانية. وتعد الإضطرابات المتزايدة في تشاد أحد التعقيدات اللاحقة التي تشير إلي المخاطر التي تهدد الاستقرار الإقليمي.

### أ. مفاوضات أديس أبابا

تعد المباحثات السياسية التي نظمها الإتحاد الأفريقي في أديس أبابا في الخامس عشر من يوليو 2004 بالرغم من المشاكل الكثيرة التي اكتتفتها خطوة ايجابية. عقدت المباحثات عقب اعلان زمني وجيز ولم يصل الوفد الرفيع المشترك لحرکتي لعدل والمساواة وجيش تحرير السودان الذي كان يتوقع وصوله تاركا فقط فريقا صغيرا من المتمردین قام بوضع ست شروط مسبقة يتعين على الحكومة تحقيقها قبل دخولهم في مفاوضات مباشرة وتتلخص في:

- جدول زمني لتجريد الجنود من سلاحهم
- خلق لجنة تحقيق تقوم بإقامة دعاوي في جرائم الحرب
- وصول العون الإنساني التام وغير المقيد إلي دارفور
- التفاوض حول مكان الجولة التالية من المحادثات
- إطلاق سراح كافة الموقوفين سياسيا وأسري الحرب
- وقف الهجمات على المتمردین والسكان المدنيين

تتوافق هذه النقاط مع الإلتزامات التي ارتضتها الحكومة إما في اتفاقية انجينا لوقف إطلاق النار أو في تعهداتها اللاحقة مع الأمم المتحدة. وبالرغم من ذلك فقد عقد الإبهام الذي شاب الإتفاقية من الدعوات لإنفاذها<sup>58</sup>. أضاف الرئيس النشادي إدريس دبي في حفل توقيع الإتفاقية في انجينا في الثامن من أبريل 2004 تحت إلحاح من وفد الحكومة السودانية جملة بخط اليد في اللحظة الأخيرة حول تجميع قوات المتمردین في معسكرات<sup>59</sup>. رد وفد الحكومة السودانية بصورة متكررة على شروط المتمردین المسبقة بإصراره على وضع مقاتلي حرکتي العدل والمساواة وجيش تحرير السودان في تجمعات. بينما تظل مسألة تسريح القوات المتمردة ضرورية لأي محادثات ناجحة، إلا أنه من غير الممكن أن تصبح نقطة انطلاق. ذكر أحد مسؤولي جيش تحرير السودان "نرفض بصلابة أن نضع قواتنا في تجمعات قبل مفاوضات سياسية وقبل أن توفي الحكومة بتعهداتها"<sup>60</sup>.

اختتمت المحادثات بعد يومين دون أن تتم اجتماعات مباشرة بين الوفد الحكومي ووفد التمرد. وبالرغم من ذلك وضعت المحادثات

خشية أن يقوم بزعة التناغم الإجتماعي في الإقليم. كان هلال تحت الإعتقال المنزلي ببورتسودان عندما بدأ التمرد في أوائل 2003 وأطلق سراحه فقط في أعقاب الهجوم المهين على مدينة الفاشر في أبريل 2003 عندها حثته الحكومة على استقطاب أفراد قبيلته للعمل كميليشيا. رجع هلال إلي دارفور في أبريل أو مايو 2003 وتمكن بمساعدة من قادة رفيعي الرتب في الجيش السوداني من حشد قوة قدرت بنحو ثلاثة آلاف فرد. ولهلال محكمة بمقر قيادته في ميسيرية ويقوم بجمع الضرائب من السكان ويدير بصورة كاملة نقاط النقش. أحيل العاملون بالأمم المتحدة ممن كانوا يودون عبور المنطقة إلي موسي هلال لنيل الأذن بذلك.

في محاولة لتصوير موسي هلال كقائد لقوة شرعية للدفاع عن النفس يقوم بعملياته إلي جانب الجيش النظامي في إطار حرب تكتفها الفوضى مهدت الحكومة له عدة اجتماعات مع سفراء الدول الغربية والصحافة. تعرف مجموعة هلال المسلحة بارتكابها للقتل والإغتصاب الجماعيين بعد اقتحامها لمدينة كتم في أغسطس 2003 ومدينة طويلة في 27 فبراير 2004 من بين عدة مواقع أخرى. تم التوثيق في الحالة الأخيرة بأن مليشيات هلال والجنود الحكوميين المرافقين لها قاموا بقتل سبعة وستين شخصا وإختطاف ستة عشرة من طالبات المدارس وإغتصاب ثلاثة وتسعين امرأة تم إغتصاب ستة منهن على مرأى من عائلتهن؛ تم كل ذلك بحصانة مطلقة<sup>55</sup>. ارتدت المحاولات لتصنيع صورة هلال سلبا عندما تقدم الناجون من تلك الحادثة ليدلوا للمرسلين الصحفيين بأنهم شهدوا وصول هلال لمسرح الحادثة بطوافة عسكرية وعن تواجده اللاحق عندما تازم الموقف<sup>56</sup>. عرف المدافعون عن الضحايا في وقت لاحق الضابط العسكري الذي كان على متن نفس الطوافة بأنه ذات الشخص الذي أشرف على جهود تعيين الجنود في شمال دارفور. ظهرت أيضا وثائق تطلب بوضوح من ضباط القوات المسلحة بعدم التدخل ضد الجنود في حال استخدام الجنود القوة المفرطة ضد المدنيين<sup>57</sup>.

<sup>55</sup>قدم فريق تقييم يتبع للأمم المتحدة وصل إلي موقع القرية بعد الهجمات بوقت قصير تقييما مفصلا لما حدث. أنظر: "أزمة دارفور. السودان: تقرير فريق عمل الأمم المتحدة عن جالة السودان. 4 مارس 2004, مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة. متاح على الموقع <http://www.reliefweb.int/w/rwb.nsf/480fa8736b88bbc3c12564f6004c8ad5/632f6fcc7fbef985256e4d00707e0?OpenDocument> أنظر أيضا "السودان: تقارير عن مزيد من العنف في دارفور", إبريل 5 مارس 2004.

<sup>56</sup>أميلي واكس. "في السودان. "شيخ كبير" يتجول بحرية", الواشنطن بوست, 18 يوليو 2004. أيضا بريد مجموعة الأزمات الدولية الإلكتروني, 4 اغسطس 2004 ومقالة النيويورك تايمز القادمة بقلم سامانثا باور.

<sup>57</sup>وفقا لوثائق حكومية تحصلا علىها منظمة هيومان رايتس وتش. صدر توجيه بتاريخ 23 فبراير 2004 من مكتب لفرع محلية بشمال دارفور وموجه لكل الوحدات الأمنية في المنطقة في إشارة إلي القوات التي يترأسها موسي هلال "تشدد أيضا على أهمية عدم معارضتهم حتي لا يثار مسألة سلطاتهم والتعاضى عن الهوات التي يرتكها المجاهدون ضد المدنيين الذين يشن في أنهم متمردون.. " ووثائق دارفور تؤكد سياسة الحكومة في دعم الميليشيات", موجز منظمة هيومان رايتس وتش, 20 يوليو 2004, ص 5, بالرغم من الدلائل على سيطرة الحكومة إلا أن الجنود قد اداروا سلاحهم في اوقات بعينها ضد الجنود والشرطة الحكوميين. نسبة لأنه يتم تجنيد افراد الشرطة من المجتمعات التي يعهد لهم بحمايتها فهم غالبا ما يدخون في اشتباكات مع الجنود في محاولتهم حماية أفراد مجتمعاتهم من المدنيين الشئ الذي ترتب عنه قتل عدد من الشرطة. هاجم الجنود في 9 سبتمبر 2003 "كديكير" وقتلوا 18 من الشرطة وقاموا بقتل 6

جنود في حادث مماثل على "مرشنج" في نوفمبر 2003 وهاجموا وضربوا الجنود داخل مدينة نيالا عاصمة جنوب دارفور في 2 يناير 2004

<sup>58</sup>المزيد أنظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية "السودان: الآن في دارفور أو ليس إلي الأبد",

<sup>59</sup>مقابلات مجموعة الأزمات الدولية, 19 يوليو 2004

<sup>60</sup>مقارلات مجموعة الأزمات الدولية, 11 اغسطس 2004

التقرير لم ترد حركة العدل وكما قال أحد قادة جيش تحرير السودان "لا أعتقد أنهم سيقبلون الجزء الخاص بفصل الدين عن الدولة"<sup>66</sup>

ربما يحاول المتمردون أيضا عدم المشاركة في مفاوضات جادة مع الحكومة حتي تختتم عملية سلام الإيقاد أملا في جعل نفوذ الحركة الشعبية لتحرير السودان حينذاك الخرطوم شريك تقاوض ملائم.

إنّ جهدا مبكرا من قبل جيش تحرير السودان و حركة العدل و المساوات لتوضيح و تنسيق اهدافها السياسية سيكون مفيدا خاصة في تنوير وسطاء الإتحاد الأفريقي و مساندة عملية سلام دارفور و الإيجاد من ان يكتسبا فهما افضل حول ما يلزمهما القيام به لدفع المفاوضات الى الامام.

حتي يتم ذلك، يتعين على قادة التمرد السياسيين الذين يقيمون في الغالب خارج دارفور التنسيق مع قواعدهم الميدانية بغية تحقيق اجماع . يتمثل أسوأ سيناريو حول دارفور في تفتت حركتي العدل و المساواة وجيش تحرير السودان وفي تجاهل الكوادر العسكرية للقرارات التي تخرج بها المفاوضات. سوف يقود مثل هذا السيناريو إلى مد الحرب وتأخير أي إمكانية لتسوية سلمية دائمة إلى أجل غير مسمى.

تدخل الحكومة أيضا أي عملية سلام بوجهات نظر متباينة وأجندة تقتصر إلى الوضوح. أدارت الحكومة أزمة دارفور منذ بدايتها من مراكز متعددة لإتخاذ القرار على مستويات السياسة و التنفيذية و العسكرية. تمخض ذلك في مصفوفة من المبادرات الداخلية الواعدة التي انتهت بتحييد بعضها البعض وبتنافر في التصريحات الرسمية المتناقضة<sup>67</sup>. و في غضون ذلك بقيت المبادرة الميدانية في إقليم دارفور في ايدي .

يشير تعيين د. مجذوب الخليفة لقيادة وفد الحكومة في محادثات أديس أبابا إلى المجهود الذي بذل لترتيب البيت من الداخل. يحاول د. مجذوب الخليفة بصفته عضوا بارزا في الحركة الإسلامية ومسؤولا عن الأمانة السياسية في حزب المؤتمر الوطني الحاكم السيطرة على مسؤولية كل المبادرات حول دارفور. ومع ذلك لا تزال أيدي عديدة تعمل في تنافس. تتازع دائرة دارفور الكبرى الذي يتراسها وزير التجارة الخارجية المتشدد، عبد الحميد على كاشا، الأمانة السياسية حول القيادة<sup>68</sup>. كما تتازعها لجنة وزارية موازية يتراسها مدير جهاز الأمن السابق ووزير الشؤون الإتحادية الحالي نافع على نافع وتضم عددا من وزراء قطاع الخدمات<sup>69</sup>. يقال ان

أساسا يمكن البناء على ه. أقام الإتحاد الأفريقي فريقا للتوسط بقيادة ممثله الخاص لدارفور، د. حامد القابض من النيجر و يضم الفريق ممثلين من الحكومة التشادية و الأمم المتحدة. اجتمع الفريق لاحقا مع قيادات التمرد في جنيف ومع مسؤولي الحكومة في الخرطوم ويأمل الفريق في افتتاح جولة جديدة من المفاوضات في أبوجا بنهاية أغسطس<sup>61</sup> 2004.

## ب. الخلافات الداخلية وسط التمرد والحكومة

لا يزال هناك الكثير من العمل القاعدي الذي يتعين على طرفي النزاع وبخاصة المتمردين القيام به قبل ان يشاركوا في اجتماعات مثمرة. استمرت قيادات جيش تحرير السودان في تفرقها بالرغم من المجهودات التي بذلتها مجموعات عديدة من بينها التجمع الوطني الديمقراطي<sup>62</sup> لتضييق اوجه الخلاف بين رئيس التجمع الوطني الضميراني عبد الواحد محمد نور وأمينها العام مني أركوي ميناوي. إن قرار د. شريف حرير الذي يشغل أيضا منصب نائب رئيس تحالف السودان الوطني الديمقراطي الأخير بالإنضمام إلى جيش تحرير السودان يضيف للحركة الكثير من الخبرة التي تحتاجها بالرغم من أن انضمامه إلى صفوفها يعد أيضا أحد عوامل الخلافات<sup>63</sup>.

هناك حاجة للمزيد. بالرغم من أن حركة العدل و المساواة و جيش تحرير السودان قد عملا سويا في انجمننا و أديس ابابا مما يوحي بتقارب مواقفهما إلا أنه لا يزال يتعين علىهما بعد، أن يفصحا بوضوح عن أجندتهما السياسية. عولت الحركتان إلى حد كبير على الضغط الدولي في تجريد سلاح الجنجويد وبدا تحسين موقفيهما ميدانيا و يبدو أنهما لم تتوصلا لإتفاق داخلي بشأن المطالب السياسية.

يشكل إعلان المبادئ صدر حديثا عن جيش تحرير السودان حول صراع دارفور أكثر الرؤي تحديدا حتي الآن لأهداف الحركة بالرغم أنه لا يزال في مرحلة الصياغة. يتحدث الإعلان عن الخطوط العريضة للقضايا التي يتعين حلها إذا اريد للسلام أن يعم دارفور: الإقتسام المتساوي للسلطة والثروة القائم على اللامركزية في إطار نظام فدرالي أو كونفدرالي لكل السودان؛ الإعتدال على الحقوق التاريخية لحل قضايا الأرض في الإقليم؛ احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والتعددية؛ الحاجة لمصالحة بين القبائل العربية والأفريقية في دارفور؛ وفصل الدين عن الدولة<sup>64</sup>. قدمت قيادة جيش تحرير السودان اعلان المبادئ هذا لقيادة حركة العدل و المساواة كأساس محتمل لتوحيد الحركتين<sup>65</sup>. حتي كتابة هذا

<sup>66</sup>مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، 13 أغسطس 2004

<sup>67</sup>حول إدارة الحكومة للصراع أنظر تقارير المجموعة حول دارفور وخاصة

"ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة"

<sup>68</sup>أنظر "رئيس مكتب دارفور في المؤتمر الوطني يتحدث عن تطورات

الأزمة"، أخبار اليوم، بالعربية، 31 يوليو 2004، متاحة

على [www.akhbaralyoumsd.com](http://modulesphp?name=News&file=article&sid=4339)

<sup>69</sup>أنظر المقابلة الشيقة مع حاكم جنوب دارفور الحالي والأمين العام السابق

لحزب المؤتمر الوطني بولاية الخرطوم، الحاج عطا المنان، "الإحتمال المتزايد للتدخل الأجنبي أجبر الحكومة على الإستماع بعناية لمشاكل دارفور"، أخبار

اليوم، 22 يونيو متاحة على [www.akhbaralyoumsd.com](http://modulesphp?name=News&file=article&sid=4068)

<sup>61</sup>"السودانك المتمردين يوافقون على محادثات سلام مع الحكومة"، رويترز،

8 أغسطس 2004

<sup>62</sup>يجمع التحالف الوطني الديمقراطي أحزاب المعارضة السودانية ويهيمن على الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يشكل القوة الأساسية في حرب التمرد في الجنوب والتي امتدت واحد وعشرين عاما والتي هي موضوع محادثات الإيقاد

<sup>63</sup>مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، 9 أغسطس 2004

<sup>64</sup>الجيش/الحركة الشعبي لتحرير السودان، إعلان المبادئ لحل صراع

دارفور"، نسخة تحصلت على ها المجموعة في 2004/8/12

<sup>65</sup>مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، 13 أغسطس 2004

تزايدت في النصف الأول من عام 2004 وتيرة ودموية الغارات عبر الحدود التي تشنها مليشيات الجنويد السودانية وتلك التشادية المتحالفة معها. إدعت تشاد بأن الجنويد يخترقون حدودها غالبا بنية نهب الحمال والماشية ولكنهم قاموا أيضا بقتل سبعين تشاديا داخل الأراضي التشادية خلال الأشهر القليلة الماضية<sup>75</sup>. يبدو أن هذه الهجمات قد خططت جزئيا لتحذير انجمينا بأن أي دعم - وإن كان غير رسمي- للمتمردين قد تترتب عليه عواقب وخيمة. ذكر مسؤول تشادي لمجموعة الأزمات الدولية "يساعد الزغاوة التشاديين جيش تحرير السودان عبر الحدود وهذا هو السبب الذي يحمل الخرطوم على إرسال الجنويد إلي تشاد"<sup>76</sup>. فقد أخ الرئيس دبي الذي يعيش على الحدود التشادية السودانية الكثير من المواشي مما دفعه لأن يقول لمجموعة الأزمات الدولية بأن صبر تشاد على مثل هذه الغارات قد أصبح محدودا<sup>77</sup>.

تفيد التقارير بأن التمرد المجهض في 20 مايو 2004 في انجمينا والذي استهدف قتل الرئيس دبي نتج عن إسنياء العسكريين من التفتيش الرئاسي المفاجئ للحاميات في فبراير وكشف عن فساد متقشي. قام الرئيس دبي بعد أن اكتشف بأن أعداد الجنود الفعلية نقل بخمسة آلاف جندي عما هو مثبت بالسجلات الحكومية بتحيةة وتزليل درجات ونقل العديد من القادة. تم اعتقال كبار المحاسبين وتوسعت رقعة المردود العكسي وسط الجنود نتيجة لتجميد المرتبات لمدة شهرين. و لكن شملت الاعتقالات قوادا رفيعين في وحدة الحرس الجمهوري الخاصة والحرس الوطني وحرس الرعاة الشئ الذي من المحتمل أن يكون مؤشرا لمشاكل أخطر من كونها تتعلق بفساد مالي. قد يكون الاختلاف حول السياسة بشأن دارفور أحد أسباب إنكفاء قتيل التمرد. و قد تردد بأن تفتيش فبراير الرئاسي المفاجئ كان وراءه في الواقع الجزع من أن كميات كبيرة من السلاح والذخيرة تختفي من الحاميات الحكومية لتأخذ طريقها لكل من متمردي دارفور وحلفائهم التشاديين.

تصاعد التوتر بين السودان وتشاد في أعقاب الإشتباكات بين جيش انجمينا ومليشيات الجنويد في مايو ويونيو 2004. حذر مسؤولون تشاديون رفيعون في منتصف يونيو بأن مثل هذه الغزوات تزعزع استقرار الإقليم برمته وزعم أحدهم أن هناك "قوة خفية تحاول تصدير النزاع بين السودانين إلي تشاد" بينما أكد وزير الدفاع أن صبر تشاد "له حدود"<sup>78</sup>.

يبدو أن انجمينا في طريقها لفصم عري تعاونها الأمني والسياسي مع الخرطوم بالرغم من أن ذلك كان مفيدا لجارتها خلال مراحل النزاع الأولي<sup>79</sup>. بعثت الخرطوم في يوليو وفدا رفيع المستوى لإحتواء الخلاف الدبلوماسي وتعهدت بكبح جماح الجنويد. تقاوض الوفد أيضا حول نشر قوة حدودية مشتركة تحول دون

السيطرة الفعلية تقع على عاتق العمليانيين من الجيش ووزارة الداخلية وجهاز الأمن وكلهم ممن أشرفوا على تجنيد الجنويد.

لم يكن تعامل د. مجذوب الخليفة في محادثات أديس أبابا مطمئنا. اشتكى أحد ناشطي دارفور من انعدام المشاورات المسبقة بين أعضاء الوفد الحكومي ومجموعات المناصرة بالإقليم<sup>70</sup>. أرسل د. مجذوب إشارة لا تحتمل المساومة للمتمردين بتضمين وفده المفاوضات مسؤولين ممن يعتبرون متعاطفين مع الجنويد مثل وزير شؤون الرئاسة، عبد الله صافي النور ووزير الدولة بوزارة الخارجية، تجاني صالح فضيل وإقصائه المعتدلين الدارفوريين. تبدي أيضا من إدارته للوفد أن الحكومة تعترم عزل أزمة دارفور والتعامل مع المشاكل باعتبارها قضايا محلية متفرقة أكثر من كونها قضايا تحوي عدم تساوي حاد في تخصيص الموارد والسلطة السياسية بين المركز والأطراف ولها تعقيدات على كامل الصعيد القومي.

بتنامي النداءات العالمية للمساواة، بدأ بعض قادة الحزب الحاكم والحكومة في النأي بأنفسهم علنا عن مسؤولية النزاع الشئ الذي يعكس تباينا في الدوائر الحكومية<sup>71</sup>. تضاعفت الدعوات لتغيير كامل الوفد الحكومي المفاوضات ويرجع جزئيا لهذه الدعوات استبدال حاكم ولاية دارفور المتشدد اللواء آدم حامد موسي<sup>72</sup>.

### ج. الصلة التشادية

تشكل أزمة دارفور تهديدا خطيرا للرئيس التشادي. إدريس دبي فقد تبين تورط العديد من مليشيات الإثنيات التشادية مع جانبي النزاع بمن فيهم الجنويد. اتخذت الخرطوم منحي قويا تبدي في تملقها حكومة دبي لوقف تدفق السلاح وتحركات المتمردين عبر الحدود وفي مساندها خفية المليشيات التشادية العربية التي تعترم استخدام دارفو كنقطة إطلاق يثبون منها على السلطة في موطنهم. ذكر مسؤول تشادي كبير لمجموعة الأزمات الدولية "يوسع العرب التشاديين ترسيخ وجودهم في دارفور واستخدام الجنويد كغطاء لنشاطاتهم المعادية للرئيس دبي"<sup>73</sup>

تحارب منذ اندلاع النزاع العديد من القبائل الأفريقية الموجودة على جانبي الحدود كالقمر والتاما إضافة إلي القليل من القبائل العربية إلي صف جيش تحرير السودان. أمد هؤلاء التمرد بالخبرة في حرب الصحراء الميكانيكية وفي تدريب التمرد الوليد. ومن جانبه أمد جيش تحرير السودان المقاتلين المنشقين عن مجموعات معارضة تشادية عديدة ممن تظل دوافعها وأجندتها المحددة غامضة بالسلاح والعتاد<sup>74</sup>. ولقد قاد التضامن الإثني أيضا العديد من الزغاوة التشاديين للقتال إلي جانب الزغاوة السودانيين الذين يتباون مكانة مرموقة في أوساط كلا من جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة.

<sup>75</sup>مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، تشاد، يوليو 2004

<sup>76</sup>مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، تشاد، يوليو 2004

<sup>77</sup>مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، تشاد، يوليو 2004

<sup>78</sup>أنظر "الجيش التشادي، المليشيا العربية في اشتباك عنيف في دارفور"،

فرانس برس، 18 يونيو 2004

<sup>79</sup>تميز أداء تشاد بالضعف خلال محادثات أبشي (سبتمبر وديسمبر 2003) و

انجمينا (أبريل 2004) مما سمح للمثلي الخرطوم بالسيطرة علىهم. أنظر

تقرير المجموعة: "ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة" و "السودان: الآن

في دارفور أو ليس إلي الأبد"

<sup>70</sup>مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، يوليو 2004

<sup>71</sup>أنظر إضافة إلي المقابلة المشار إليها أعلاه مع الحاج عطا المنان، مقالة

غازي صلاح الدين "دارفور على مفترق طرق"، الصحافة، بالعربية، 31 يوليو

2004. على الموقع: www.sudanile.com

<sup>72</sup>مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، يوليو 2004

<sup>73</sup>مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، تشاد، يوليو 2004

<sup>74</sup>مراسلات ومقابلات مجموعة الأزمات الدولية، يونيو- يوليو 2004

## V. خطة عالمية جديدة

تبقى أزمة حقوق الإنسان والأزمة السياسية والإنسانية، في دارفور، مريعة. تظهر أفعال حكومة الخرطوم على مدي العام والنصف الفائتين مسؤوليتها الشاملة عما حدث وعن عدم طواعيتها في حل المشاكل التي قامت بخلقها. يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات فورية محددة لتقادي حدوث الأسوأ. تتضمن هذه الخطوات الزيادة الفورية للتعويض للإنساني للحيلولة دون المجاعة والمرض المحققين والتدابير اللازمة لجعل الحكومة مسألة عن أفعالها والدعم القوي للجنة الإتحاد الأفريقي لوقف إطلاق النار ولتحويل قوة حمايتها الصغيرة إلى قوة أكبر لها تفويض كامل كقوة لحفظ السلام ومساعدة الطرفين على تفعيل عملية الإتحاد الأفريقي السياسية حول دارفور وإنهاء اتفاقية الإيقاد في وقت بعينه.

### أ. الخطوات الأولى

#### 1. استجابة إنسانية

هناك حاجة إلى زخم فوري من المساعدات الإنسانية. يتعين تمويل كامل نداء الأمم المتحدة حول دارفور لإحداث دمج للموارد يشمل الزيادة الكبيرة للقدرات اللوجستية بما في ذلك الإستفادة من الأصول الحربية للدول الغربية مثل طائرات النقل. ويتعين أيضا التوجه إلى المانحين غير التقليديين مثل المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى وليبيا للإسهام بالنفط والجوانب اللوجستية والتمويل. يتمثل الإحتياج الإضافي الملح في معسكرات اللاجئين بتشاد في القدرات على حفر آبار لمياه الشرب الآمنة. من الممكن التوجه إلى كل من الصين والهند اللتان تترتب عليهما مسؤوليتان خاصتان بوصفهما أكبر دولتين مستفيدتين من استغلال النفط في السودان لتزويد الحفارات. لم يتقدم أحد حتي اللحظة بعرض جاد للإسهام بالطوافات الضرورية لنقل العاملين والسلع القيمة. هناك حاجة ماسة أيضا إلى عربات النقل الساحية للمسافات القريبة و البعيدة. ويتعين على الخرطوم بالإضافة إلى إزالة كل العقبات التي تعترض مسار العون الإنساني أن تزيد من عونها الإنساني المحلي في دارفور بفك إحتياطي الغلة الإستراتيجي.

#### 2. عمل حقيقي ضد الجنجويد

تمثل القبائل العربية المتورطة مع الجنجويد أقلية في دارفور وبالرغم من ذلك يحاول العرب المنتظرون من أمثال وزير التجارة الخارجية، عبد الحميد على كاشا ووالي ولاية نهر النيل عبد الله على مسار وكلاهما من الرزيقات جر قبائل رزيقات الجنوب البقارة إلى القتال إلى جانب الجنجويد. حالف مساعهما حتي الآن نجاح نسبي جزئيا لتواجد بعض أفراد رزيقات الجنوب في عضوية جيش تحرير السودان وجزئيا لفاحة تكتيكات قادة الجنجويد. عقد وفقا لأحد مصادر التمرد اجتماع في الثالث من يوليو بين كاشا و رزيقات الجنوب عرض فيه كاشا مبلغا ماليا طائلا لرزيقات الجنوب لتقديم مقاتلين إلى جانب الجنجويد<sup>81</sup>. غير أن شهود عيان يزعمون بأن ما يصل إلى خمسة وعشرين ألفا من نازحي رزيقات

غزوات المليشيات داخل تشاد ودون استخدام جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة للمناطق الحدودية كملاذ آمن. من الجلي أن نشر القوات المشتركة لم يتحقق مطلقا. و عوضا عن ذلك أقامت فرنسا الحليف التقليدي لتشاد جسرا جويا للتعويض للإنساني لمساعدة اللاجئين ووافقت على نشر مئتي جندي لتأمين الحدود التشادية مع دارفور<sup>80</sup>. بعث هذا الترتيب برسالة قوية إلى السودان لإحتواء الغزوات عبر الحدود أوالمخاطرة بوقوع ضرر بالغ على وضعه الإقليمي. وكان أن انحسرت على الفور هجمات الجنجويد.

<sup>81</sup>مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، أغسطس 2004. يقال أن كاشا عرض 15 بليون جنيه سوداني. يساوي الدولار حوالي 2600 جنيه سوداني.

<sup>80</sup>الجنود الفرنسيون يبدون العمل الإغاثي في دارفور السودانية"، فرانس برس، 31 يوليو 2004

يجب أن يضغط الأمين العام للأمم المتحدة ومثليه في الإتحاد الأفريقي الخرطوم للقبول بمثل هذه القوة ويجب على الولايات المتحدة والدول أعضاء الإتحاد الأوروبي تأمين أن كل النقل الجوي والسند اللوجستي الضروريين متاحان لنشر وإبقاء القوة. على مجلس الأمن أن يصادق في قراره المقبل في الثلاثين من أغسطس 2004 على نشر وتفويض القوة بمقتضى الفصل السابع كقوة لحفظ السلام.

ينبغي أن يتم تأليف القوة بصورة خلاقة ومخطط لها بعناية<sup>85</sup>. يجب أن يتسارع التخطيط للكيفية التي ستعمل بها القوة وما تحتاجه كي تقوم بنجاح بأعمال الحماية والمراقبة في كلتا الحالتين أي البيئة المواتية التي يسمح لها فيها بالعمل وفقا لهذا المنظور وغير المواتية التي يحجب عنها هذا التفويض وبيض وذاك في الفترة القصيرة قبل قيام السكرتير العام كوفي انان بتقديم تقرير الى مجلس الامن عند نهاية مهلة الثلاثين يوما التي بنت عليها قرار المجلس.

## 1 في بيئة مواتية

من الجلي أنه سيكون من الأسهل كثيرا على الخرطوم تقبل شروط بعثة حفظ سلام الإتحاد الأفريقي والتعاون معها أو على الأقل عدم محاولة إيقافها قبل الأوان.

يتعين على الإتحاد الأفريقي لتحقيق متابعة ذات مصداقية أن يرفع إلي حد معتبر من عدد مراقبي وقف إطلاق النار من مائة وثلاثين. ويتعين على المانحين تقديم الدعم المادي وغيره حتي يتم إرسال المراقبين على وجه السرعة إلي الميدان. يجب أن يعطي تفويض بعثة الإتحاد الأفريقي لحفظ السلام الصلاحية لها لسد الفجوات في إتفاقية وقف إطلاق النار التي نصت على تحييد الجنوي دون ان تنطرق إلي كيفية متابعة تلك العملية إضافة إلي أنه يتعين علىها أيضا مساعدة حفنة المنظمات غير الحكومية ومراقبي الأمم المتحدة الإنسانيين الذين يسعون لإقتفاء وصول العون الإنساني للمتضررين والذين يتعين أيضا زيادة أعدادهم. قصد من نشر مراقبي مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان متابعة قضايا حقوق الإنسان العريضة ولكن الصعوبات التي واجهوها والتي فشلوا حتي الان في التغلب علىها توجب على بعثة الإتحاد الأفريقي مساعدتهم.

ستعين زيادة أعداد المراقبين من التعامل مع أحد عناصر حماية المدنيين بسماعها بمتابعة أكبر لإقليم دارفور المترامي الأطراف. و تكن تحتاج بعثة الإتحاد الأفريقي أيضا إلي الصلاحية والقدرة على استخدام القوة عند إقتضاء الضرورة كما تحتاج أيضا إلي العمل الإستباقي ضد الأخطار التي تحقق بسلامة المواطنين او بقوافل الإغاثة. تتطلب قوات الحماية لكل هذا تفويضا حقيقيا لحفظ السلام بمباركة من مجلس الأمن وبعده يصل إلي ثلاثة آلاف جندي مقنتر ومن الأفضل أكثر من هذا العدد. تطوعت رواندا التي لا تزال ذكرتها منتعشة بما يتصل بالإبادة الجماعية للإسهام بإرسال عدد

الجنوب متواجنون في شمال بحر الغزال قد فروا من محاولات أخري قام بها الجنوي لإرغامهم على الإنضمام إليهم<sup>82</sup>. قد تقود الضوضاء العالمية المتمامية حول دارفور والعلاقات المتدهورة مع تشاد وفرنسا والإحتمالات بإملاء ضغوط إضافية من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي الخرطوم إلي أن تخلص إلي ضرورة النأي بنفسها عن الجنوي. أفادت التقارير بأن مجذوب الخليفة أخبر قيادات الجنوي قبل سفره لمحادثات سلام الإتحاد الأفريقي في منتصف يوليو بأنه يتعين علىهم وقف نشاطاتهم أو سيتم التخلي عنهم في الترتيبات السياسية المستقبلية وستقوم الحكومة بالتفاوض فقط مع المتمردين ومدني دارفور<sup>83</sup>. ستكون عملية تحييد الجنوي أمرا معقدا وفوضويا. بينما سيكون على الحكومة أن تأخذ الريادة إلا أنه لن يكون بالإمكان الوثوق بأنها ستقوم بإعتقال الأعضاء الهامين ممن قامت هي بتدبيرهم وتمويلهم لذا يتعين إيجاد دور إشرافي دولي.

تتردد الحكومة في شن هجوم على الجنوي وتجريدهم عنوة من السلاح لأن ذلك يعني من ناحية أنها ستفقد أداة حرب هامة ضد المتمردين و من ناحية أخرى لأن قادة المايشيات قد يمتلكون وثائق تحرج الحكومة إذا أحسوا بأنهم سيتحملون وزر الأعمال التي كانت الحكومة العقل المدبر ورائها. تتحمل الحكومة وحدها اللوم في تحلل قوات الشرطة في دارفور وفي فشلها في الإحتفاظ بالجيش هناك كقوة محاربة يعتمد علىها. قد تسبب الشائعات حول تهديدات الجنوي بالإنتقال على الحكومة والمحاربة إلي جانب صفوف المتمردين بعض التردد للخرطوم<sup>84</sup>.

أملت الحكومة في أنه بوسعها حل معضلة الجنوي وهي تحفظ بعلاقات ودية مع قادتهم وذلك بدمج مليشياتهم في البنيات الأمنية النظامية. على المجتمع الدولي ألا يندخ بذلك التكتيك. يتطلب تحييد الجنوي من الحكومة أن تعمل بحسم ضد حلفائها. وعليها، بعملية تتسم بالشفافية من الممكن مراجعتها، أن تحدد كل مجموعات الميليشيات التي قامت بتسليحها ومساندتها خلال التمرد. ويتعين تضمين الميليشيات القبلية مثل مليشيات موسي هلال كما يتعين علىها أن توقف فوراً إمداد تلك الميليشيات بالسلاح والإمدادات وأشكال الدعم الأخرى والبدء في تسريحها بأسرع ما يمكن. يتعين على الحكومة أيضا طرد كل العناصر الأجنبية داخل الميليشيات والتحرك ضد أفراد القوات الأمنية الأكثر مسؤولية عن دعم الجنوي. يجب أن يتسم كل ذلك بأقصى ما يمكن من درجات الشفافية والمراقبة للصيقة من الأمم المتحدة والإتحاد الفريقي والأخرين.

## ب. الخطوات المقبلة

ينكر كل من نازحي ولاجئي دارفور بصورة متكررة بأن وجود قوة دولية يمكن الإعتماد علىها هي شرطهم للعودة إلي مواطنهم. يجب أن يصبح أمر تكوين ونشر قوة من الإتحاد الأفريقي تتألف من ثلاثة آلاف جندي ومن الأفضل قوة أكبر ولها تفويض بحماية فاعلة للمدنيين مثار تركيز دولي أساسي خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

<sup>85</sup> بما ان النساء والأطفال يشكلون معظم نازحي دارفور وقد تعرضت الكثيرات منهن لتجارب مريرة كالإغتصاب والعنف القائم على الجنس، فقد يكون من المهم على سبيل المثال ان يلقى الحنوج تجريبا حول حساسية تناول قضايا النوع بغية رفع فعالية ادائهم العملياتي.

<sup>82</sup>مقابلات مجموعة الازمات الدولية، 10 اغسطس 2004

<sup>83</sup>مقابلات مجموعة الازمات الدولية، يوليو 2004

<sup>84</sup>مقابلات مجموعة الازمات الدولية، يوليو 2004

## ج. حقوق الإنسان والمساءلة

لحكومة السودان تاريخ في إتخاذ مسار مغاير عندما تواجه بضغط عالمي مستدام يتسم بالمصادقية. توقفت الحكومة في عام 2002 عن مساندة مليشيات جنوبي كردفان ودارفور وقطعت صلاتها في وقت أسبق مع تنظيم القاعدة وعدد آخر من المنظمات في استجابة لضغوط مماثلة. أنهت الحكومة سياساتها التي أخفقت في تحقيق أهدافها الإستراتيجية المحددة مثال استخدام الغذاء في جنوب السودان كسلاح، والقصف الجوي غير المميز على أهداف في جنوب السودان، والإخلاء الإستراتيجي للسكان في حقول بنترول أعالي النيل وجبال النوبة.

أقر دبلوماسي غربي رفيع "لقد حققنا الكثير مع هؤلاء القوم - فيما يتصل بالتقدم حول وصول العون الإنساني ولكننا لم نحرز شيئاً حول الأمن- كما كان يتوجب علينا أن نفعل بهذا المستوي من الضغط"<sup>87</sup>. يتعين على مجلس الأمن والدول الأعضاء زيادة اساليب الضغط والتشديد على أن الخرطوم وكبار مسؤوليها سيسألون عن أعمالهم. إن استصدار عقوبات مباشرة بحق الرسميين المسؤولين عن الفظائع في دارفور مسألة مركزية في درء كارثة لاحقة. يجب ان تتضمن هذه الخطوات:

- **تسمية وتعير منتهكي حقوق الإنسان:** عندما يعزف مجلس الأمن والدول الأعضاء عن فعل المزيد فبوسعهم على الأقل توليد ضغط شعبي على الطرف المخطئ. لم يحدث هذا بعد. يتعين على مجلس الأمن لإضفاء المصادقية على مثل هذا الترتيب أن يقوم بنشر كامل لفريق مراقبة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.
- **إرساء اللبنة لمحاكمات جرائم الحرب:** يتعين على مجلس الأمن أن يخول بصورة ملحة لجنة تحري للتحقيق في إتهامات الإبادة الجماعية، جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بما في ذلك الإساءة الجنسية المنتظمة ضد النساء وإقامة أسس على ضوء ذلك لمحاكمات دولية كامنة. بوسع فريق مراقبة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان المساعدة في ذلك. ينظر الإتحاد الأفريقي أيضاً في مسألة إقامة لجنة مماثلة. تعتبر مبادرة وزارة الخارجية الأمريكية لجمع إفادات اللاجئين نقطة إنطلاق غير أنه يتعين أيضاً أن تجمع البراهين من داخل دارفور. وبوجه خاص يجب أن يقوم الخبراء بنشر مواقع المقابر الجماعية الكبيرة في دارفور.
- **فرض حظر موجه على مسؤولي النظام وشركاتهم:** يجب أن يفرض مجلس الأمن- أو الدول منفردة إذا لم يرغب المجلس في ذلك- سلسلة حظر موجه ضد مسؤولي النظام الكبار وبصورة أهم على الشركات التي يمتلكونها أو يسيطرون علىها. العديد من هذه الشركات مسجاة عالمياً ولها تعاملات خارجية.
- **زيادة التكافة عاى الحكومة:** يتعين أن يواجه النظام في المجمل العواقب إذا استمر في التطهير العرقي وتعويق وصول العون الإنساني كسلاح حرب. يتعين على مجلس الأمن أن يفرض حظراً على بيع السلاح للسودان. يجب تجنب الحظر الإقتصادي العام ولكن بإمكان فرض حظر

معتبر من الجنود<sup>86</sup>. ينبغي أيضاً السعي لتأمين مساهمين أفريقيين آخرين كما يتعين تشجيع الجنود من غير الدول الأفريقية على تكميل هذا الجهد. ويجب على فرنسا بوجه خاص أن تنظر في الأصول الحربية التي بوسعها إتاحتها للبعثة. يجب أن تتولي بعثة الإتحاد الأفريقي لحفظ السلام أيضاً حماية القوافل الإنسانية.

## 2. في بيئة غير موثوقة

يتعين على المجتمع الدولي إذا أخذنا في الإعتبار حجم المسألة الإنسانية التي كشفت في دارفور والأخطار التي تمثلها الأزمة على الإستقرار الإقليمي أن يستعد للتعامل مع إمكانية ان ترفض الخرطوم و/أو الجنجويد التعاون مع بعثة الإتحاد الأفريقي وأن العنف الخطير ضد المدنيين سيستمر. إذا قدر لإتفاقية وقف إطلاق النار أن تنهار كلياً وسحبت الخرطوم إنزها لمراقبي الإتحاد الأفريقي أو تدهور الوضع الأمني فلن يتمكن المراقبون من العمل بفعالية وسيطلب من قوات الإتحاد الأفريقي القيام بأعمال تدخلية لفرض السلام.

في الوقت الذي يجب ان يغطي سلطات هذه البعثة التفويض الذي يمنحها إياها مجلس الأمن، إلا أنها تحتاج إلي مساندة إضافية. فإذا أرادت الخرطوم على سبيل المثال الإستمرار في القصف الجوي على القرى فسيستعين عندها على مجلس الأمن بإعلان فرض حظر على الطيران وطلب المساعدة من أحد اعضائه الدائمين ليستعرض قوته ويحذر الحكومة بأنه سيقوم بتدمير أصولها الجوية في دارفور التي تحوي نحو سبعة طوافات إذا استمرت في هجماتها الجوية.

يجب على بعثة الإتحاد الأفريقي لحفظ السلام، في حالة سماح الحكومة للجنجويد بالإستمرار في مهاجمة المدنيين أو أعلنت عدم قدرتها على تجريد سلاحهم، أن تقوم بالإستجابة الأساسية عن طريق نشر شبكات حماية في أو بالقرب من التجمعات السكانية الأساسية وعلى الطرق الرئيسية التي ينقل عبرها العون الإنساني. ولكن يجب ان تكون الخطط معدة للأصول العسكرية الغربية المتواجدة عموماً بالإقليم لتقديم التعزيز الفاطع. وسيكون على البعثة في نهاية الأمر التعهد بمهمة مواجهة الجنجويد وتجريدهم من السلاح.

<sup>86</sup>تعتبر المجموعة أن ما يحدث في دارفور قد يكون زيادة جماعية ولكن غنبتها يتطلب مسائل قانونية وبالضرورة تلك التي تتناول النية المحددة والتي بالوسع حلها عن طريق المحاكم فقط. سواء انطبقت اتفاقية الإبادة الجماعية أو لم تنطبق يجب ألا يؤثر هذا على مستوي قوة وتصميم المجتمع الدولي على حماية المدنيين التي يعترزم القيام بها في دارفور في الأسابيع المقبلة وتزويدهم بالعون الإنساني الطارئ وإدخال المساعلة عن الجرائم التي أرتكبت بحق المدنيين ودعم عملية سلام شامل في السودان. أنظر أيضاً قاريث إيفانز، "ماذا لا يتخذ احد ما فيه الكفاية حول دارفور"، تعليق، الفابنانشيال تايمز، 3 أغسطس 2004: "عندما يتعلق الأمر بجرائم ضد الإنسانية، فإن إعطاء مرتكبيها الفرصة للتمسك بصغائر الأمور لا يساعد في استقطاب عمل دولي. إن الذي يشكل فرقا ليس استخدام كلمة "الإبادة" برغم قوة الكلمة العاطفية وإنما كلمة "الفظائع" التي عندما تحدث تغني الدول عن البحث في عتاقية الإبادة الجماعية لوقفها ومعاينة مرتكبيها.

منبر منفصل حول الأسباب السياسية التي تتسبب في جذور المشكلة.

ينبغي ان تحدث اشياء عديدة لإنجاح المحادثات السياسية. يتوجب على الحكومة أولا وأخيرا أن تشرع في تنفيذ تعهداتها وأهمها تحسين الأمن وتحييد الجنجويد. كما يتعين على ما تقبل الحاجة إلى مشاركة السلطة والثروة كما جاءت في نصوص إتفاقيات الإيقاد ومن ثم منح دارفور ومن بعد المناطق الأخرى في الشمال سلطات أوسع.

من المرجح أن تنتصل الخرطوم من بعض الوعود التي سبق أن قطعتها للحركة الشعبية لتحرير السودان حالما يتم الربط بين محادثات الإيقاد ودارفور. من الممكن أن يقود هذا لوقف عمليتي السلام وصد المجتمع الدولي وكسب المزيد من الوقت للإستمرار في الهجمات العسكرية في دارفور وهي تسعى في ذات الوقت لإبتناع تكتيكات فرق لتسد التي انتهجتها في الجنوب. سيضعف التفاوض على حل سياسي لأزمة دارفور أكثر من قبضة الحزب الحاكم على السلطة بعد التنازلات الوقتية التي قدمتها للحركة الشعبية لتحرير السودان. من المرجح أن تستمر الحكومة لهذا السبب في السعي لحل مشاكل دارفور من خلال مؤتمر داخلي خالص بوسعه السيطرة على. هناك حاجة للضغط الدولي من أجل استمالة الحكومة للقبول بأن اللامركزية واقتسام سلطة المركز هي الخيار المستدام لحل أزمة دارفور.

يجب أن توضح حركتنا التمرد، كما ذكرنا اعلاه، من مطالبهما السياسية وتسعى لحل الخلافات في هياكلهما القيادية. شكل الإجتماع مع فريق توسط الإتحاد الأفريقي في جنيف في الثاني والعشرين من يونيو 2004 نقطة إنطلاق جيدة غير أنه لا تزال هناك حاجة للكثير. يتعين هيكلة محادثات دارفور لتضم على جناح السرعة كبار متخذي القرار من كلا الطرفين. ليس هناك متسع للصراع على المستوي الأدنى من المفاوضين مثل الذي دام لأكثر من عام قبل أن ينضم كل من جون قرنق ونائب الرئيس على عثمان طه إلى المفاوضات.

يجب أن يعطي المجتمع الدولي مساندة المتسفة والعلنية لجهود التفاوض التي يقوم بها الإتحاد الأفريقي. يجب ألا يعطي لأي من الحكومة والتمرد الفرصة لتأخير النقاش بحجج مثل التسوق بمنبر المحادثات والخلاف على مكان الإنعقاد. تعطي الخلافات في صفوف المجتمع الدولي اعذارا للإبطاء. ويجبر التنسيق وتوافق الآراء الأطراف على وجوب تزويد أنفسهم بأقصى ما يمكن من مساندة يمكن تلقاها من الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي ومن ثم من شركاء السودان الدوليين الأساسيين-الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي والنرويج ودول الإيقاد وبصورة مثالية الصين ومصر ودول الجامعة العربية الأخرى وثيقة الصلة بالسودان.

وأخيرا هناك حاجة لتوضيح العلاقة بين مبادرة الإتحاد الأفريقي حول دارفور وعملية الإيقاد. سيوشش الغموض المجتمع المانح الذي ظل يدعم عملية سلام الإيقاد ويعطي الأطراف- وبخاصة الحكومة- حيزا كبيرا للمناورة. يتعين على فريقى وسطاء الإتحاد الأفريقي و الإيقاد أن يبتدرا فورا الاتصال بينهما ومحاولة إقامة تعاون جيد.

محدد على الإستثمار المستقبلي في صناعة النفط والإتجار في منتجات الطاقة أن تشكل فرقا في حسابات الحكومة.

يتعين رفع أو تعليق أي حظر عندما تقوم الحكومة بالإيقاد بالتعهدات المناسبة.

## د. الترويج لسلام شامل

تلاعبت الحكومة السودانية بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة بوجه خاص- وبصورة مترادفة بالإيقاد والآن بالإتحاد الأفريقي بتركيزها أولا على ما وصف إختزالا بصورة خاطئة " بحرب الشمال والجنوب" وبتجاهل للقوة المحركة الأكبر: الأطراف ضد المركز تاركة أقاليم دارفور خارج إطار الحل الشامل للنزاع لينتأجج فيها الصراع حتي انفجر. لا تحمل المفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان حتى الآن أي صلة مع المفاوضات مع حركتي العدل والمساواة وجيش تحرير السودان وليس هناك من مفاوضات مع التجمع الوطني الديمقراطي- بمن فيهم التمرد القائم في شرق السودان- أو المعارضة السياسية المدنية.

تبدد الضغط العالمي نتيجة للحسابات الدبلوماسية الخاطئة والتورط البناء والدفء غير الناضج في العلاقات مع النظام الحاكم الذي تمخض عن السعي لتوقيع إتفاقية سلام بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان. ينبغي أن يستعاد الضغط على وجه السرعة خلال إتخاذ خطوات شبيهة بما أوضح أعلاه. من المحتمل حينها التفاوض من موقع قوة أكبر وبفرص أفضل للوصول لتسوية شاملة.

## 1 أ. المكونات الضرورية لمحادثات دارفور

بالرغم من أنه يتعين أن تفتح وقتيا عملية محادثات دارفور وبتنسيق وثيق مع الجهود المبذولة لإختتام إتفاقية السلام بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، إلا أنه سيكون من غير المجدي للمجتمع الدولي محاولة إرغام حركتي العدل والمساواة وجيش تحرير السودان على التفاوض مع الحكومة من قبل أن تشرع الخرطوم في تنفيذ إتفاقية أبريل لوقف اطلاق النار وتبدأ في التعامل مع الجنجويد بفعالية. بافتراض أنه من الممكن إحرار تقدم حول هاتين النقطتين الهامتين، يتعين التخطيط لكيفية حل نوعي للقضايا السياسية. هناك أولا القضايا الجوهرية لأسباب النزاع - الإفقار - إلي مشاركة ذات مغزي على مستوي الحكومة الولائية والمركزية؛ الإحساس بالتهميش على المستويات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتخلف التنموي الذي يعكس ميلا يقوم على اللامساواة البنوية التي تحس بها مجتمعات عديدة داخل القطر.

وهناك ثانيا القضايا التي برزت نتيجة لسياسة الحكومة في استخدام الجنجويد العرب ضد السكان المدنيين من قبائل دارفور ذات الأصول الأفريقية مما دفع بصورة متزايدة النازحين من الفور والزغاوة والمساليت لتبني اتجاهات ضد العرب قامت الحكومة بتغذيتها عمدا بالعزف على أوتار الأبعاد الإثنية للنزاع. تتوجب معالجة التوترات الإثنية إذا أريد استعادة الإستقرار في دارفور. بالوسع فعل ذلك بصورة أفضل من خلال مؤتمر جامع لكل أهل دارفور يمن فيهم على سبيل المثال مجموعات المجتمع المدني بمشاركة أساسية للنساء وآليات فض النزاع الإقليمية التقليدية وذلك في أعقاب إتفاقية يتم التوصل إليها بين المتمردين والحكومة في

قبل التوقيع على الإتفاق الشامل . هناك أمل بأن يتم توقيع الإتفاق الشامل، والذي سسبقة فترة تمتد لسنة أسابيع قبل صياغة الإطارين القانوني والدستوري للدستور القومي المؤقت<sup>89</sup> قبل نهاية العام الجاري. يجب أن يستمر المانحون ودول الإيقاد في دعم المحادثات التي نضبت تقريبا معين الموارد المالية المخصصة لها. إن السماح بتداعي عملية السلام الآن سيشكل خطأ تاريخيا من قبل كل المعنيين.

### 3 . المقاربة بين عمليتي دارفور والإيقاد .

إن السؤال التكتيكي الحاسم هو كيف نربط عمليتي سلام الإيقاد ودارفور مع بعضهما البعض. هناك مدرستان فكريتان: الاستمرار بصورة منفصلة في كل منهما، اعتمادا على أن حل مشكلة دارفور سيكون أقرب للتحقق بعد توقيع اتفاقية الإيقاد؛ أو محاولة حل أزمة دارفور قبل انتهاء مفاوضات الإيقاد. هنالك محاسن ومساوئ لكل من السيناريوهين.

سوف يسمح التوصل أو لا لإتفاقية حول دارفور بضمها في الدستور القومي الجديد ويؤكد أن نواة النزاعات المدنية في السودان هي في الأساس بنوية وقومية وليست صراعا شماليا-جنوبيا. إضافة لذلك فإن أزمة دارفور، وحتى يتم حلها، تهدد اتفاق الإيقاد في ناحيتين مهمتين. قاربت عملية الإيقاد من ذلك النجاح نتيجة لمثابرة المجتمع الدولي ولرغبة الأطراف في إنهاء الحرب. سيكون الإبقاء على المشاركة والضغط الدوليين على طرفي النزاع للوفاء بتعهداتهما والحفاظ على مساندة المانحين لإعادة بناء البلاد أمرا حاسما لتطبيق أي اتفاق. إن مثل تلك المساعدة لن تمنح، للحكومة على الأقل، ما دامت دارفور تشتعل. تأجل عرضيا مؤتمر المانحين الذي كان مقررا أن يعقد في أواسل في أعقاب توقيع إتفاقية النهائية لسلام الإيقاد حتى يتحسن الوضع في دارفور<sup>90</sup>. يتمثل التهديد الأكثر مباشرة في تدفق حرب دارفور إلى أجزاء أخرى من البلاد وفي أن إعادة إشغالها مجددا في الجنوب وخاصة في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق يبدو حقيقيا. تشير التقارير الأخيرة غير المؤكدة إلى أن الحكومة شرعت في إعادة نشر مليشيات الجنجويد من دارفور في جنوب النيل الأزرق الكثير من القلق<sup>91</sup>.

إن النقيصة الأساسية في منهج دارفور-أولا أنه سيبترك باقي البلاد دون صوت سياسي بينما يبعث بإشارة واضحة إلى البجة في الشرق والنوبيين في الشمال وإلى المجتمعات الأخرى المهضومة الحقوق في الأطراف أن التمرد المسلح هو الآلية الوحيدة المتاحة في السودان لتأمين الحقوق والحريات. ويزيد هذا أيضا من التخندق وهو ميل مزعج بدأ يطل برأسه: التفاوض حول إتفاقيات منفصلة لكل نزاع اقليمي/عربي عوضا عن السعي لحلول قومية لمشاكل ذات صفة قومية . تحتاج على الأقل كل أطراف إتفاقيتي دارفور والإيقاد لتصحيح هذا الوضع تقديم تعهدات واضحة لعقد نوع من عملية الحوار القومي التي سنأتي لاحقا للسماح للاقاليم الأخرى

<sup>89</sup>كما نص علىه في الجزء 2.124.2 من إتفاقية إقتسام السلطة الموقعة في 26

مايو 2004 بنيفاشا بين الحكومة والحركة الشعبية

<sup>90</sup>مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، 23 يوليو 2004

<sup>91</sup>أنظر بول باسكن، "مراقبوا السودان يتحرون عن الميليشيا في مناطق تماس الحرب السابقة"، بلومبيرق، 16 اغسطس 2004

### 2 . العلاقة بين أزمة دارفور ومحادثات الإيقاد .

تتضمن العناصر الأساسية ذات الصلة بالتفاوض حول الحل السياسي: ترتيبات اقتسام السلطة والثروة على مستوى الدولة (الإستقلال الذاتي)؛ التمثيل في الحكومة المركزية؛ الترتيبات الأمنية؛ قضايا الأرض والمرعي؛ التعويضات/المساءلة عن الجرائم التي أرتكبت خلال الحرب؛ وعملية المصالحة. تخلق مفاوضات الإيقاد إطارا جديدا لحكومة ومؤسسات قومية تضم غيايبا دارفور وتتحدث البروتوكولات المتفق علىها مؤقتا في وقت سابق بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان عن العديد من هذه النقاط.

تقدم الترتيبات حول جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق نماذج لفدرالية الدولة يمكن تطبيقها في دارفور. وهي قائمة على أساس الإتفاقية العامة بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان وتحوي ضمانات تتبثق عن مشاركة الحركة الشعبية لتحرير السودان في الحكومة المركزية وفي احتفاظها بجيشها. بما أن مثل هذه الضمانات لن تتوفر لإتفاقية حول دارفور، يجب إيلاء عناية خاصة لإرضاء مواضع القلق الأمنية التي يتوقع أن تثيرها حركتا العدل والمساواة وجيش تحرير السودان.

النقاط الأساسية ذات الصلة بدارفور في هذه الإتفاقيات هي قوائم الصلاحيات المحددة للولاية و الصلاحيات القومية و الوراثة؛ وانتخابات لإختيار حاكم الولاية و مجلسها التشريعي بعد ثلاث سنوات على ان يتولى الطرفان منصب والي الولاية ؛ خضوع أجهزة الدولة الأمنية للحاكم؛ لجنة حكومية للأراضي لها سلطات استعراض ومراجعة الملكيات الحالية للأراضي على ان تخضع الخلافات بين لجنة اراضي الولاية واللجنة القومية للأراضي للتحكيم بواسطة محكمة دستورية جديدة<sup>88</sup>. لن تكون الترتيبات والنصوص المحددة حول اقتسام السلطة بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان والمتعلقة بالتشاور مع أهالي جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق بالضرورة ذات صلة بدارفور.

سنؤثر البنيات والعمليات التي تقيمها إتفاقية الإيقاد لاقتسام السلطة أيضا على دارفور. تصور الإتفاقية خلال فترة الثلاث سنوات التي تسبق الانتخابات إعطاء 70% من المقاعد في المجالس التشريعية بالشمال لحزب المؤتمر الوطني، 10% للجيش الشعبي لتحرير السودان و20% للقوي السياسية الأخرى. من المرجح ألا يرضى مثل هذا التقسيم مطالب المتمردين والقواعد الدارفورية الأخرى وبالتالي هناك حاجة لإعادة التفاوض بشأنها.

أرجئت مفاوضات الإيقاد حول الترتيبات الأمنية في أواخر يوليو 2004 دون إتفاق بالرغم من التقدم الملموس الذي أحرز في العديد من القضايا الفنية. يحاول وسطاء الإيقاد جمع قرنق وطه مرة أخرى لحل القضايا العالقة- تمويل الجيش الشعبي لتحرير السودان والعناصر الجنوبية في الوحدات المشتركة/المدمجة ونشر قوات مشتركة/مدمجة في شرق السودان ودور المجموعات المسلحة الأخرى في جنوب السودان. سنبدا الأطراف في أعقاب اختتام الترتيبات الأمنية تطبيق نماذج لإتفاقيات السلام، كخطوة أخيرة

<sup>88</sup>سيؤسس الدستور القومي المؤقت على الدستور الحالي وعلي إتفاقيات سلام الإيقاد وبوسع الأطراف إضافة أي وثائق أخرى

المخاطر فان لتلك الصيغة قوة كامنة لدفع مفاوضات الإيقاد إلى نهايتها بينما تحقق في نفس الوقت حلا مبكرا لأزمة دارفور.

سيكون هناك عدد من المنافع المبكرة. أولا سوف يقدم قرنق و طه ربطا مباشرا بين العمليتين ويضيفان بعدا قوميا مهما ويضيفان وزنا إلى مفاوضات دارفور والتي ستفقد بدون تدخلهما. إنهما يتفهمان بصورة أفضل ما سيكون على النظام القومي الجديد بعد توقيع إتفاقية الإيقاد وكيف سيتم إدخال دارفور (والأقاليم الأخرى) بصورة ملائمة في نموذج فيدرالي قومي. بوسع إن طه وقرنق طرح إيجابيات وسلبيات نماذج جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق لبقية الأطراف.

ثانيا، أيد قرنق جيش تحرير السودان عسكريا في مراحل الأولى واستمر في تأييده سياسيا. سيضفي تواجده في دارفور على عملية الإتحاد الأفريقي مصداقية للمتمردين إفتقدتها الجولات السابقة من المفاوضات. طه هو الفرد الأساسي الذي برهن على قدرته على إنتراع تسويات صعبة للخرطوم. قال دبلوماسي إقليمي "إننا في حاجة إلى حل أزمة دارفور كي نمح فرصة للإيقاد". "والطريق الوحيد للحكومة لعقد صفقة في دارفور هي أن يشارك طه مباشرة في المفاوضات"<sup>94</sup>.

يظل الجيش الشعبي لتحرير السودان حذرا حول الدخول في مناقشات دارفور قبل إكمال إتفاقيات الإيقاد لأنه يخشى أن تستخدم الحكومة العملية الجديدة لإعادة فتح ملف إتفاقيات الإيقاد التي يحس كثيرون في الخرطوم بأن الحكومة قد تنازلت فيها كثيرا جدا<sup>95</sup>. هذا قلق مشروع ولكن كما تبين إتفاقيات تقسيم السلطة للولايات الشمالية فإن يتوجب فعلا مراجعة أجزاء من إتفاقية الإيقاد بغية تضمين ظروف دارفور. من المرجح أن يطالب الجيش الشعبي لتحرير السودان ببعض الضمانات من الإتحاد الأفريقي بالألا تتخذ أضلاع مفاوضات دارفور مسوغا للإمتناع عن الشرح اللاحق لبروتوكولات الإيقاد. ربما يمكن تحقيق هذا أولا بتحديد البنود في إتفاقية الإيقاد التي تحتاج لمراجعة لتتطبق على دارفور ومن ثم إقتصار النقاش على تلك البنود.

وجماعات المعارضة الأخرى بما فيها التحالف الوطني الديمقراطي بالتفاوض حول أدوارها وحقوقها في السودان ما بعد الحرب.

يحتاج من يفضلون إبرام إتفاقية إيقاد منفصلة أولا بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي تربطه علاقة صداقة مع متمردي دارفور سوف ينضم إلى الحكومة المركزية حالما توقع تلك الإتفاقية ويصبح عاملا مساعدا لسياسات جديدة في الخرطوم تساعد في خلق زخم يقود لحل في دارفور. وكما أشرنا سابقا، فقد يغري المنطق هذا جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة لأنهما سيكونان في غني من الحاجة لتطوير مواقفهما السياسية المشتركة المفصلة بسرعة. تلقي وجهة النظر هذه بعض التأييد من المجتمع الدولي. صرح مراقب غربي لمجموعة الأزمات الدولية "إننا نسعى لحل واحد وعشرين عاما من القتال في الجنوب وهذا أمر لا يمكن التقليل من شأنه. إن المجازفة بتضمين دارفور كبيرة جدا"<sup>92</sup>.

يعتقد المتفائلون بأن عنصرين هامين في إتفاقية الإيقاد المرتقبة سوف يساعدان في ترسيخ السلام في الجنوب ويحميه من التأثير بأزمة دارفور غير المحلولة. أولا وجود بعثة مراقبة الأمم المتحدة التي لم يتم بعد الإتفاق حول تفاصيلها المحددة، يمكن أن تغير فورا من ديناميكية الميدان. ثانيا، سيقال انسحاب غالبية القوات الحكومية من الجنوب من مخاطر تجدد النزاع، بالرغم من أن المدي الزمني لذلك الانسحاب سوف يمتد على فترة عامين ونصف.

وعلى كل حال فان مخاطر هذا الاتجاه عالية. وكما ذكرنا أنفا فليس هناك من ضمان في أن إتفاقية الإيقاد بعد توقيعها سوف تنفذ دون مشاركة دولية كاملة وهو أمر مستبعد في وقت تتركز فيه كل الأنظار على دارفور. كما أنه من غير المرجح أيضا أن يكون دخول الجيش الشعبي في الحكومة المركزية سريعا أو سلسا. وليس معروفا إن كان جون قرنق حتى وإن تولي منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية سيكون بوسعه مراجعة، دعك عن السيطرة على تلك العناصر في القطاعات العسكرية والأمنية داخل النظام والتي تحرك حاليا سياسات الخرطوم.

ليس هناك إجماع حول كيفية التقدم إلى الأمام. قال دبلوماسي أفريقي كبير لمجموعة الأزمات الدولية بأنه يخشى بأنه من المبكر ربط عملية سلام دارفور مع عملية الإيقاد لأن ذلك الربط "سيطي أناسا عديدين جدا ذرائع لإعاقه أو تدمير كلتا المحادثتين. يتعين علىهما أن ترتبطا في آخر الأمر ولكن ليس الآن"<sup>93</sup>.

تري مجموعة الأزمات الدولية أن أفضل طريقة إلى التقدم إلى الأمام بالرغم من أنه يكتنفها عنصر من عدم التأكيد هي في استمرار المجتمع الدولي في دفع الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان للتوصل إلى إتفاق مبكر ونهائي لإتفاقية الإيقاد وفي ذات الوقت مساندة عملية الإتحاد الأفريقي حول دارفور وتحميل الحكومة مسؤولية الإيفاء بالتزاماتها الأمنية والإنسانية. ويتعين على المجتمع الدولي كذلك أن يضغط قرنق و طه ليشتركا بصورة مباشرة في عملية دارفور حالما يختتمان الترتيبات الأمنية لإتفاقية الإيقاد حتى قبل توقيع الإتفاقية الشاملة. بالرغم من

<sup>94</sup>مقابلات مجموعة الأزمات الدولية  
<sup>95</sup>مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، يوليو و اغسطس 2004

<sup>92</sup>مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، 22 يوليو 2004  
<sup>93</sup>مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، اديس أبابا، 17 يوليو 2004

## VI. الخلاصة

الأمن إدخال عنصر تأديب إضافي مناسب بفرضه حظرا موجها على بعض كبار المسؤولين الضالعين في رسم سياسة الحكومة في دارفور وعلي مصالح الحزب الحاكم التجارية. وعلي المجتمع الدولي أن يؤكد تصميمه بإتخاذ خطط طوارئ ملحة لتعزيز مهام بعثة الإتحاد الأفريقي إذا وجدت نفسها في بيئة عدائية في دارفور. وأخيرا هناك حاجة لإعادة تنشيط الجبهة السياسية، ودفع الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان لاختتام اتفاقية سلام شامل قبل نهاية العام الجاري وفي وقت متزامن تقديم مساندة قوية لجهود الإتحاد الأفريقي في التوسط في المفاوضات حول القضايا السياسية التي تقع في لب تمرد دارفور.

قد يتم تذكر دارفور في النهاية كفصل قاتم من التاريخ، يضاها في خطورته الإبادة الجماعية في رواندا التي مضى على حدوثها عقد من الزمان وككارثة دمرت الفرصة لتحقيق سلام على مستوى السودان والإقليم. وقد تكون مثالا على كيفية قدرة آلية إقليمية فعالة عملت بمساعدة مجتمع دولي مستجيب في بسط السلام والأمن لشعب يصرخ طلبا للحماية. وسنعرف على وجه التحديد في الأسابيع القليلة القادمة أيهما أقرب للتحقق.

نيروبي/بروكسل، 23 أغسطس 2004

كان من الممكن، في عالم أكثر مثالية، أن يستجيب مجلس الأمن، والمانحين، ووكالات العون الإنساني بصورة مبكرة أكثر وبحسم أكبر للأحداث في دارفور. نتيجة للإنتغال بأمر أخري إضافة إلي سوء الحسابات بأن التصدي لعمل في دارفور ربما يهدد من إتفاقية السلام بين حكومة الخرطوم وعدوها لوقت طويل الجيش الشعبي لتحرير السودان والتي يبدو أنها تكاد تكون في متناول الأيدي. نتج ضرر بالغ - لا يمكن إصلاحه بالنظر إلي عشرات الآلاف ممن فقدوا حياتهم. يعتمد المدي النهائي للنكبة - سواء في تقدير عدد القتلى بمئات الآلاف؛ وسواء في التكلفة السياسية التي تشمل سنوات عديدة من الإحتراب؛ وسواء في مدي التمزق الذي آل إليه السودان وتوسيع رقعة اللا استقرار في أوساط إقليم عريض-علي القرارات التي يجب إتخاذها بصورة عاجلة.

يجب أن يبدأ العمل الحاسم بنهاية هذا الشهر حين يستعرض مجلس الأمن نتائج قراره بتاريخ 30 يوليو 2004. إن سجل إنجاز حكومة الخرطوم التي أعطاهها القرار مهلة شهر لتحديد مليشيا الجنويد كعامل أساسي في تيسير وصول العون الإنساني وإنجاح المساعي الدبلوماسية لإكساب الأزمة الزخم الضروري. ظل حتي اللحظة ضئيلا بصورة يائسة.

كانت الخرطوم ولا تزال الطرف المركزي في دارفور. ليس بوسع أي طرف خارجي في الواقع أن يحل مشاكل دارفور دون تعاون منها. وبالرغم من ذلك تظل أيضا المسؤول إلي حد كبير عن المأساة هناك، بدءا برد فعلها العسكري المفرط ضد التمرد. سيكون من السذاجة التي لا تخلو من الجرم الإعتماد الآن على وعود الخرطوم التي غالبا ما تخلفها وعلي سلامة نيتها في تصحيح الأوضاع. إن حكومة الخرطوم مراوغة بدرجة كافية لإسقاط مهارتها البلاغية أمام كاميرات التلفزة الغربية وتمييز وإسقاط خدعها. ولكنه من الواقعي بدرجة كافية وكما وضح من حالات سابقة فإن الخرطوم تحسن تقييم مصالحها الخاصة بصورة متشددة وتتبنى سياسات بناءة أكثر حين تواجه بعمل عالمي يتصف بالتصميم.

إن المهمة هي إظهار مثل تلك الجبهة العالمية المتحدة للخرطوم بمصداقية وبسرعة. والإتحاد الأفريقي هو المركبة الأفضل المتاحة لبلوغ ذلك الهدف. يحتاج الإتحاد الأفريقي النجاح ليظهر أن هيكلته الجديدة قادرة على إحداث تغيير حقيقي على مستوي القارة وأنه قد إتخذ بدايات واعدة في ترتيب ومتابعة عملية فاشلة لوقف إطلاق النار وهو لا زال يستكشف آفاق التفاوض المعتمدة حول تسوية سياسية محالوا أن يجمع بعثة من الممكن أن تتحول إلي قوة لحفظ السلام لها تفويض يخولها حماية المدنيين. ويتعين على مجلس الأمن أن يمنحها السلطات التي تمكنها من التقدم في هذه المهمة الأخيرة. ويتعين على الولايات المتحدة والآخرين تقديم العون المالي واللوجستي لتلك القوة لتتمكن من الإنتشار السريع في دارفور بقوة قوامها على الأقل ثلاثة آلاف جندي-ومن الأفضل أن تزيد علي ذلك العدد في مثل تلك المنطقة الجغرافية المترامية.

يتعين اللجوء إلي الجهود الدبلوماسية لإغراء الحكومة السودانية بقبول مثل تلك القوة والتعاون معها ولكن سيكون على مجلس

